جامعة د. مولاي الطاهر –سعيدة–

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

الموسومة ب :

أثر أحداث 11 سبتمبر 2001

على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر

إعداد الطالبتين :

جعدان جمعة

بلقاسم بهيجة

إشراف الأستاذ :

بلحاج الهواري

لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الصفة
1	أ.خروبي شوقي	رئيسا
2	أ.بلحاج الهواري	مشرفا ومقرر
3	أ.بن زايد أمحمد	مناقشا

السنة الجامعية : 1437هـ / 1438 هـ الموافق 2016م / 2017م

شكر وعرفـان:

أشكر المولى عز وجل على فضله ونعمه التي من بها علينا تتقدم

بخالص الشكر وفائق الاحترام والامتنان إلى:

الدكتور "**بالحاج السواري**" على ما قدمه لنا من توجيه ونصح في إنجاز

وإثراء هذه المذكرة.

ونوجه شكرنا وامتنانا إلى أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية.

والشكر الجزيل لكل من ساهم في مساعدتنا وإعداد هذا الموضوع سواء

كان من قريب أو من بعيد

ونشكر كاتب المذكرة على تعاونه معنا، إلى كل هؤلاء تقبلوا منا هذا

البحث المتواضع الذي يعتبر خلاصة المرحلة الأولى من حياتنا العلمية

وتحضير البحوث أرفع مستوى

وختاما فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا قمنا وجل من لا يخطـئ.

إهــداء

إن بداية الطريق خطوة وبداية النجاح أمثل وأسرار باسم الله العلي القدير ولا إله إلا الله الحمد لله الذي أنارني بنوره وهديه وعلمه وأعانني على القيام بهذا العمل المتواضع الذي اهديه إلى منبع الحب والحنان وسندي بالدعوات أمي.

إلى الذي تجرع الكأس فارغة ليسقيني قطرة حب إلى من حصى الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم والمعرفة وزين المشوار بغية جني الثمار أبي الغالي أطال الله في عمره.

إلى الأقرب من روحي إخوتي: عبد الوهاب،أشرف، مصطفى، بوعلام، أخص بالذكر برعمة العائلة أحلام و إلى كل الأحبة والأهل والأصدقاء.

إلى من قاسمني عناء هذا البحث صديقتي بلقاسم بهيجة وعائلتها

إلى كل من نسيه قلمي ولم ينســـــاه قلـــبي

"**جـمعـة**"

إهـــــــــــداء

إلى الأول الذي ليس قبلـه شيء والآخر الذي ليس بعده شيء إلى المولى عز وجل

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار الذي علمني العطاء بدون انتظار إلى "أبـي الحبيب"

إلى من كان سر دعائها سر نجاحي إلى معنى الحب والرقة والتفاني "أمي الحبيبة"

إلى نور قلبي وقرة عيني وشمعة تضئ دربي إلى أخي و حبيبي عبد الكريم

إلى الشموع المضيئة في حياتـي اخوتي ""بوفلجة، لعرج، عبد القادر، نعيمة، خديجة، عبد المالك، سليـمان.

إلى كل من جمعتني بهم الأقدار وسرنا في نفس المشوار أهديهم ثمرة جهدي

"بهجة"

تعتبر السياسية الخارجية جزء من السياسية العامة للدول أو الشكل الذي تسير به الدولـة لربط علاقاتها مع دول أخرى حيث تنصرف إلى سياسية دولية واحدة، أي البرامج التي تنتهجها تلك الوحدة إزاء الوحدات الدولية وهذا البعد هو ما يميز السياسية الخارجية عن العلاقات الدولية، كما أنها تهدف إلى ترتيب أوضاع مستقبلية خارج حدود الدولـة خدمة لمصالحها، فهي قابلة للوصف والتفسير العلمي وتعتبر الأحداث الأليمة التي مست كل من نيويورك وواشنطن المعروفة بأيلول الأسود أهم حدث بعد سقوط الاتحاد السوفياتي عام 1991 و التي أكدت على وجود طائفة جديدة من التهديدات بالغة الخطورة التي يتعرض لها الأمن القومي الأمريكي ومصالحه العابرة للحدود حيث كانت الحرب حتمية ضد الإرهاب والتي تتمحور حول الخطر الإسلامي محاولة من الو م أ إزاحة قوى الإسلام السياسي من السلطة والمتمثلة في الأحزاب ومثال ذلك حزب حركة حمس في الجزائر، وذلك رغبة من الإدارة الأمريكية لإيجاد مبرر قوي للدخول في الحرب، هذا ما آلت إليه كل من أفغانستان والعراق حيث تعد منطقة المغرب العربي وبالأخص الجزائر أحد المناطق التي اكتسبت أهمية كبيرة بالنسبة للو م أ كونها تتمتع بموقع جيو استراتيجي هام، بالإضافة إلى الموارد الطاقوية التي تتوفر عليها وحالة الضعف والترهل التي تعاني منها كانت نقطة الانطلاق لتطبيق المشروع الإمبراطوري الأمريكي والذي خلف انعكاسات سياسية، أمنية، اقتصادية و اجتماعية على الواقع الجزائري، فكانت سلبية وذلك لتأثيرها على نظرة الغرب للإسلام خاصة فيما يتصل بالإدعاءات الخاصة بعلاقته بالإرهاب والإيجابية تمثلت في تظافر الجهود

والتقارب بين الجزائر والو م أ في شتى المجالات مما دفع دولة الجزائر لإبداء مواقف وردود أفعال مؤيدة ومعارضة للو م أ.

مبررات اختيار الموضوع:

الذاتـــــــية: تنبع من الميل الشخصي لدراسة المواضيع التي تتعلق بالإرهاب وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

إثراء الدراسة العلمية والزيادة في الرصيد المعرفي وإفادة الطلبـة.

الموضوعية:

_ إن أهمية هذه الدراسة تعود إلى مجموعة من العوامل بعضها نظري والبعض عملي:

_ دراسة أحداث 11 سبتمبر 2001 وتأثيرها على الجزائر من جميع النواحي.

_ السياسية الأمريكية واستغلالها الأحداث 11 سبتمبر لتمديد سياستها ومشاريعها وايجاد مبرر قوى للدخول في الحروب، بحجة مكافحة الإرهاب.

_ ربط الإسلام بالإرهاب وردود أفعال معارضة الو م أ من قبل الإسلاميين، ومثال ذلك حركة حمس في الجزائر وعدم تسامحها مع الغرب.

_ دراسـة مواقف الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

أهميــة الموضوع:

يعتبر هذا الموضوع من الدراسات الحديثة والتي تثير اهتمام الكثير من الباحثين، والتي لا تزال قيد الدراسة والمتابعة لحد اليوم.

وهو بصدد الحديث عن الآثار التي خلفتها أحداث 11 سبتمبر 2001 على الجزائر واستقلالها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التنفيذ مشاريعها ودراسة أهم التحديات والعراقيل التي واجهت الجزائر.

أدبيات الدراســـــة:

إن الاهتمام بمسألة السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تؤكد كتابات كل من:

_ محمد السيد سليم قام بدراسة السياسة الخارجية على أساس تحليلي حيث تعرض إلى ماهية السياسة الخارجية والذي تجسد في الطابع الوحدوي والرسمي والعلني والاختياري والهدفي والخارجي والبرنامجي، كما حاول تقديم إطار منهجي لفهم السياسة الخارجية والسياسات الخارجية للدول الكبرى والسياسات الخارجية للدول النامية.

كما كانت هناك دراسة لهادي قبيسي بعنوان السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظين الجدد والواقعية، اهتم هذا المرجع بدراسة السياسية الخارجية والذي تمثل في دور الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها على السياسة الدولية والاقتصاد الدولـي حتى السياسات الداخلية للعديد من الدول.

حيث كان لسيدي أحمد ولد سالم دراسة معنونة حول العالم العربي ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فكانت الدراسة حول الواقع العربي والمعاش من حالة ضعف وتقهقر ولكن

بالرغم من هذا هناك تحديات يرسمها المسؤولون من أجل النهوض بالوطن العربي نذكر منها مبادرات الجزائر بتوقيع اتفاقيات ومعاهدات من أجل مكافحة والقضاء على الإرهاب.

أما خير الدين العايب فكانت له دراسة حول البعد الأمني في السياسة الخارجية الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي، هنا كانت للسياسة الامريكية دور في اتهام دول الضفة الجنوبية بإرتباطها بالحركات الإسلامية، مما يعني تهديد أمن واستقرار الولايات المتحدة الأمريكية.

الإشكـــاليـة:

إن جل الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتطرق إلى حالة الجزائر نطرح عدة تساؤلات:

الإشكالية الرئيسيـة:

إلى أي مدى كانت لأحداث 11 سبتمبر 2001 تأثير على الدولة الجزائرية عموما والحركات الإسلامية خصوصا؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعيـة:

_ ما هو مفهوم السياسية الخارجيـة؟

_ ما هو مفهوم السياسية الخارجية الأمريكية؟

_ ما هي أهم المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية والسياسة الخارجية الأمريكية؟

_ ما هي أهم مواقف الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؟

فيماذا تمثلت ردود أفعال الجزائر تجاه أحداث 11 سبتمبر 2001؟

الفرضـيات العلميـــة:

_ يمكن لأجهزة السياسة الخارجية أن تساهم في صنع السياسة الخارجية.

_ كلما زادت هيمنة الو م أ على الصعيد الدولي زاد ضعف الدول العربية وعلى وجه الخصوص الجزائر.

_ يمكن لمؤسسات السياسة الخارجية الامريكية أن تساهم في صنع و إتخاد قرارات.

_ أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى مواقف وردود أفعال جزائرية مؤيدة ومعارضة في بعض الأحيان للتوجهات الأمريكية.

_ أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 بالنسبة للو م أ بإستغلالها في خوض الحروب، وتشويه صورة الإسلام بحجة مكافحة الإرهاب.

_ أثرت التوجهات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على الحركات الإسلامية.

مجال الدراسـة:

_ المجال الزمانـي:

تعود دراسة السياسية الخارجية الأمريكية منذ الحرب الباردة، وظهور الإرهاب والحركات المتطرفة والتهديد الأمني بعد أحداث 11 سبتمبر و تخصيص الدراسة بين الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية يومنا هذا.

_ المجال المكانـي:

موضوع الدراسة حول تطبيق السياسية الخارجية الأمريكية في الجزائر مستغلة أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب على الإرهاب.

الإطـــــــار المنهجـي:

إن التفسير العلمي للظواهر السياسية يقتضي استخدام أدوات التحليل، فالمقاربة المنهجية واحدة ما الوسائل الذهنية التي تساعد الباحث على استقراء أو استنباط الظاهرة المراد دراستها والظواهر المرتبطة بها، لذا اقتضى البحث دراسة أثر أحداث 11 سبتمبر 2001 على السياسية الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر باستخدام المنهجين الآتيين:

المنهج التاريـخي:

وذلك من خلال الغوص في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الثمانينات، أما فيما يخص ظهور الإرهاب كان من خلال تفجيرات التي شهدها الو م أ في 11 سبتمبر 2001 وما ألت إليه من نتائج سلبية وإيجابية ومواقف و ردود افعال جزائرية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

منهج دراسـة حالـــة:

دراسة حالة الجزائر ومدى تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 عليها.

المنهج المقارن:

لقد إستخدمنا هذا المنهج لدراسة حالة أحداث 11 سبتمبر 2001و ذلك بالمقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر.

المداخل والاقترابات:

_ **اقتراب صنع القرار:** استخدام هذا الإقتراب في نظريات صنع القرار التي تقوم على تفسير كيفية اتخاذ القرارات.

_ **اقتراب التبعية:** استعماله في حالة الجزائر التي تعتبر من الدول التابعة للدول العظمى.

_ اقتراب النخبة (الصفوة) قمنا بإستخدامه عند عرض مؤسسات السياسية الخارجية والسياسية الخارجية الأمريكية (وزارة الخارجية، البرلمان والكونغرس....الخ).

اقتراب القيادة:

تمثل القيادة في الو م أ مدرسة المحافظين الجدد حيث تمثلت معتقدات شبه ايديولوجية تملي عليها استراتيجيات عامة فهي مدرسة ذات منهج موحد نسبيا، أما الواقعية فهي تحاول مقاربة الواقع ورسم سياسات تهدف لتحقيق المصالح الإستراتيجية العليا الو م أ.

اقتراب علاقـة الدولـة بالمجتمع:

وتتمثل في علاقة الو م أ بالمجتمعات الدولية وبالخصوص المجتمعات العربية ومدى تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على المجتمعات الأمريكية والعربية والجزائرية وما خلفته من انعكاسات سلبية وايجابية.

الإطـار الايتمولوجي:

ليكون الاطلاع على البحث أسهل تم التطرق إلى التحديد مصطلحاته مفاهيمه ومعانيه وذلك لتفسير محتواه مثل:

_ مفهوم السياسية الخارجيـة:

يعرفها "جميس روزنو" على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم بإتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو التغيير الجوانب غير المرغوبـة[1].

مفهوم السياسية الخارجية الأمريكية:

إن فهم الولايات المتحدة وسياستها الخارجية أصبح ضرورة حتمية، نظرا لكونها تشكل القطب الأهم في هذا النظام الدولي الحالي، والقوة الخارجية المهيمنة في المنطقة العربية، فالسياسة الخارجية الأمريكية هي عبارة عن مجموعة من سلوكيات والتصرفات صانعوا القرار في البيئة الخارجية وذلك بهدف تحقيق مصالحها[2].

[1] مريم مالكي،السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية(2010-2014)،كلية الحقةق و العلوم السياسية،خميس مليانة،2014-2015،ص،11

[2] مكسيم لوفايير،السياسة الخارجية الأمريكية ،ط1 ،دار عويدات للنشر والطباعة ،بيروت،2006، ص،5.

التعرف على مجريات أحداث11 سبتمبر2001:

لقد شكلت هجمات أحداث 11 سبتمبر 2001 التي مست كل من واشنطن ونيويورك (مركز التجارة العالمي) حدثا ذا أهمية تاريخية لأنها غيرت العالم بأسلوب دراماتيكي ودخوله في عصر الإرهاب[1].

صعوبات البحث والدراسة:

_ مهما حاولنا الإلمام بالموضوع تبقى مسائل أخرى لا تقل أهمية جديرة بالاهتمام، إلا أن الوقت ولا مجال الدراسة تسمح بدراسة جميع هذه الجوانب.

_ كثرة المراجع التي لا يمكن حصرها والإطلاع عليها كلها.

تقسيم الدراسة:

- اعتمادا على الخطوات المنهجية والنظرية لغرض بلوغ الأهداف النظرية العلمية و العلمية للدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تندرج تحتها مباحث:

الفصل الأول: تنطلق بداية التأصيل العلمي لدراستنا من تحديد الإطار المفاهيمي الذي لا يقل عن الدور التحليلي والتفسيري لمختلف المقاربات النظرية حيث تعتبر المفاهيم من الناحية الابستمولوجية أداة ذهنية تحليلية يتصور بها الباحث مادة بحثه، يتم من طريقها وضع المنطلقات الأساسية لأي دراسة علمية وسنتطرق في الدراسة محل البحث إلى جملة من المفاهيم الخاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية.

[1] نعوم تشوميسكي، الحادي عشر من الأيلول الإرهاب والإرهاب المضار، ط1، دار الفكر، دمشق، 2003، ص15.

الفصل الثاني: أما الفصل الثاني فقد تناولنا مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية التي هي عملية متدفقة يديروها صانعوا السياسة في ضوء أهداف ثابتة ولكن تحت محدادات. ويشترك فيها البيت الأبيض، الرئيس، الكونغرس، وزارة الخارجية، البنتاغون أو وزارة الدفاع، مجلس الأمن، كما يشترك في تشكيلها أصحاب الرأي العام والخبرة في المؤسسات والأحزاب وجماعات المصالح، فنرى أن السياسة الخارجية واجهت أحداث هامة تاريخية مثال مجريات أحداث 11 سبتمبر والحرب على الإرهاب.

الفصل الثالث: تناولنا فيه نموذج تطبيقي حول دراسة حالة الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على الجزائر عموما والحركات الإسلامية خصوصا والتطرق إلى المواقف وردود الفعل الجزائرية.

تمهيد:

إنّ ظاهرة العلاقات الدولية تتضمن في محصلتها تفاعل مجموعة السياسات الخارجية للوحدات الدولية، و تعد السياسة الخارجية من أهم الفروع الكبرى في مجال العلوم السياسية فهي محرك العلاقات بين الدول و أساسها، فهي كحقل معرفي قابلة للوصف و التفسير العلمي و بالتالي ذلك يستدعي إخضاعها للدراسة العلمية، للتعرف على حقيقتها من خلال دراستنا لهذه الظاهرة، بعنوان السياسة الخارجية، فمن أجل ذلك سنتطرق في هذا الفصل من الدراسة إلى :

- **المبحث الأوّل:** مفهوم السياسة الخارجية.
- **المبحث الثاني:** السياسة الخارجية (الأهداف و القضايا و وسائل تنفيذها).
- **المبحث الثالث:** الأطر النظرية في دراسة السياسة الخارجية.

المبحث الأوّل: مفهوم السياسة الخارجية

إنّ محاولة وضع تعريف محدد للسياسة تكتنفه بعض الصعوبات خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية، اعتبارها تتميز ببيئات مختلفة نفسية وطنية و دولية، بالإضافة إلى اعتبارات معرفية و أخرى منهجية و من هنا سنتطرق في الدراسة محل البحث إلى جملة من المعالم الأساسية.

المطلب الأوّل: تعريف السياسة الخارجية

المفهوم العام للسياسة الخارجية، يُشير إلى سلوك الدولة خارج حدودها الجغرافية ومع ذلك وردت الكثير من تعاريف العلماء و الباحثين في مفهوم السياسة الخارجية. فيعرفها "مارسيل ميرل" ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي معالجًا مشاكل ما وراء الحدود و هي عبارة عن برنامج للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها و المصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة الوسائل و الإجراءات التي تراها ضرورية"[1].

و يرى "كنيث تومبسون" أنّ السياسة الخارجية : "تعرف من خلال النظرة الإيديولوجية و النظرة التحليلية، أمّا الأولى فيفترض أنّ السياسات التي تصطنعها الدول تجاه العالم الخارجي، هي تغييرات من المعتقدات السياسية و الاجتماعية و الدينية السائدة فتصنف السياسة الخارجية (عندئذ) ديمقراطية و استبدادية و تحررية واشتراكية و محبة للسلام أو عدوانية.

[1] هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص، 15.

و أمّا الثانية فتفترض أنّ للسياسة الخارجية عدة مقومات منها : تقاليد الدولة التاريخية و موقعها الجغرافي و المصلحة الوطنية و أهداف الأمن و حاجاته[1].

و يرى "بهجت قرني" : "تحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة البدء في التحليل فهل تعني هذه الأخيرة أهدافًا عامة أم أفعالاً محددة، أم هي قرارات واختيارات صعبة"[2].

و يعرفها "حامد ربيع": بأنّها جميع صور النشاط الخارجي حتى و لو تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، لأنّ نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغييرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي و تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية" و جاء أيضا تعريف كاراسنيس على أنّها تلك الأعمال المعبر عنها في شكل تعليمات منصوص عليها صراحة، و ينفذها الممثلون الحكوميين بالنيابة عن مجتمعاتهم ذات السيادة و موجهة بالوضوح نحو أهداف و ظروف و فاعلين حكوميين يتبعون فيما وراء مجال الشرعية الإقليمية لتلك المجتمعات[3].

يعرف "كورث" السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه دولة أخرى أنّها برنامج الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب و يضيف "كورث" في تعريفه للسياسة الخارجية قائلاً بكلمات أخرى :

---

[1] عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 2006، ص، 28.

[2] بهجت قرني و علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة جابر سعيد عوض، ط2، مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، 2002، ص، 29.

[3] وائل محمد الكلوب، دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، أيار، 2011، ص ص، 07-10.

أنّها تعبر عن مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات دولة مع الدول الأخرى"[1].

يمكن تعريف السياسة الخارجية لدولة ما بأنّها، تنظيم نشاط دولة في علاقات مع غيرها من الدول و قد قدم الكاتب السياسي الأمريكي "والتر ليبمان" ما يكاد معادلة تتركّب منها السياسة الخارجية إذ قال : "إنّ السياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما و القوة التي تلتزم تنفيذ هذا الالتزام، ثم يعرف الالتزام الخارجي بأنه كل اتفاق مرتبط بموجبه الدولة خارج حدودها و قد يستلزم تنفيذه استعمال القوة، أما السياسة الخارجية فتتضمن : الجيش و الموارد الأولية، الروح المعنوية للشعب، و يرى أنّ الخارجي لأكبرهما يتطلب هذا الارتباط و على هذا الأساس فالعدد المحتمل إما أن يخشى تلك القوة فيحجم عن المهاجمة و لا يخاطر بمعاداتها و إمّا أن يركب رأسه فلا يجني غير الهزيمة و الخسران و تعريفها الإجرائي "تعني كل ما يتعلق بعلاقات الدولة الخارجية مع البلدان الأخرى، سواء مجاورة أو غير مجاورة"[2] على أنّها تتكون من :

تلك الأفعال (ردود الأفعال) الرسمية التي تبادر بها (أو تتلقاها و ترد عليها لاحقًا) الدول ذات السيادة بهدف تغيير أو خلق ظروف (أو مشكلة) جديدة في خارج حدودها السيادية...[3].

[1] أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، ط1، كلية العلوم السياسية ، دار زهران للنشر و التوزيع، بغداد، 2010، ص، 19.

[2] منتصر غازي الصواف، تأثير المحافظين الجدد على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، 2009، قسم العلوم السياسية كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص، 7.

[3] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص، 10.

و يعرفها "جورج مودلسكي" في كتابه نظرية السياسة الخارجية" يعرفه تعريفًا بسيطًا يرتبط بالنشاط الخارجي للدولة، حيث يرى بأنّ السياسة الخارجية "هي نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدولة الأخرى و لأقلمة أنشطتها طبقًا للبيئة الدولية"[1].

المطلب الثاني: خصائص و أنماط السياسة الخارجية:

- **خصائصها:**

- إنّ السياسة الخارجية تنصرف إلى مجموعة أساسية من الأبعاد والخصائص الأساسية وهي: الواحدة، الرسمية، العلنية، الاختيارية، الهدفية، الخارجية والبرنامجية

1- إن السياسة تنصرف إلى سياسة وحدة دولية واحدة إزاء المحيط الخارجي وهو ما يميزها عن العلاقات الدولية

2- إنّ السياسة الخارجية هي ما يصدر عن الممثلين الرسميين للوحدة الدولية لأنّهم هم وحدهم الذين يستطيعون إلزام الوحدة بتعبئة مواردها من أجل تنفيذ السياسة.

3- إنّ السياسة الخارجية هي سياسة علنية بمعنى: أنّها تشمل برامج العمل الخارجي التي أعلنها صانعوا القرار، كما أنّها برامج قابلة للملاحظة، أي أنّها تشمل الأقوال و الأفعال التي صدرت عن صانعي القرار كما يمكن رصدها بأدوات التحليل العلمي[2].

[1] نجاة ممدوح، السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سوريا (2010-2014)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص، 10.

[2] محمد السيد سليم، المرجع سابق، ص، 47.

4- إنّ السياسة الخارجية تتميز بعنصر الاختيار و هو ما يعني أنّ تلك السياسة صاغها ممثلون رسميون للوحدة و في تلك الصياغة اختاروا من بين البدائل البرنامجية المتاحة، كما أنّهم يستطيعون تغيير السياسة إن نشأت ظروف تتطلب ذلك.

5-إنّ السياسة الخارجية هي عملية سياسية واعية تنطوي على السعي لتحقيق أهداف معينة قوامها التأثير في البيئة الخارجية و لا يعد التصرف الخارجي سياسة خارجية إلا إذا كان مرتبطًا بتلك الأهداف.

6-إنّ السياسة الخارجية توجه إلى المحيط الخارجي للوحدة الدولية و هو ما يميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية[1].

7-إنّ السياسة الخارجية هي ظاهرة برنامجية، أي أنّها مركبة و متعددة الأبعاد، فتتضمن أبعاد ذات طبيعة عامة، و هي التوجهات و الأدوار و الأهداف والاستراتيجيات و الأبعاد ذات طبيعة محددة، و هي القرارات و السلوكيات[2].

- **أنماط السياسة الخارجية :**

من أهم أنماط السياسة الخارجية هي تلك الأنماط الأربعة التي قدمها "كال هولستي" في سياق دراسة لتغيير السياسة الخارجية، فهناك نمط العزلة Isolation ونمط الاعتماد على الذات Self-Reliace و نمط الاعتماد Dependence، و نمط عدم الانحياز –التنويع Non alignmt diversification، قد بنى "هولستي" هذه الأنماط الأربعة على أساس مجموعة من المعايير هي مستوى مشاركة الدولة في العلاقات الدولية و اتجاه مشاركة الدولة في العلاقات الدولية (تنويع المشاركة أو تركيزها، مدى قبول

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص، 67.

[2] المرجع نفسه، ص، 68.

الدولة لتغلغل القوى الخارجية و نمط ارتباطاتها العسكرية والدبلوماسية، تنقسم كل هذه الأنماط الأربع بما يلي:

1-الانعزال : يتسم بمحدودية المشاركة الخارجية و رفض التغلغل الخارجي، تفادي الارتباطات العسكرية و الدبلوماسية.

2-الاعتماد على الذات : يتسم بمحدودية المشاركة الخارجية مع الاهتمام بتنويع تلك المشاركة و تفادي التغلغل الخارجي، أو الدخول في ارتباطات خارجية تعظم من هذا التغلغل[1].

3-الاعتماد : يتسم بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية مع التركيز على تلك المشاركة مع قوة خارجية رئيسية و الاعتماد على مصادر الدعم الخارجي ، من ثم يزداد مستوى التغلغل الخارجي و الذي يتخذ شكل المحالفات العسكرية.

4-عدم الانحياز : يتسم بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية، لكن مع تنويع الشركاء الخارجيين و تفادي الدخول في محالفات عسكرية مع قوى خارجية كبرى.

فبطبيعة الحال فإنّ هذه الأنماط لا تشمل كل الأنماط المتصورة للسياسة الخارجية كما أنّ هذه الأنماط تتخذ أشكالاً محددة بالنسبة لمختلف الوحدات الدولية ويوضح دارسوا السياسة الخارجية الكندية أنّ تلك السياسة قد اتّسمت منذ الحرب العالمية الثانية بنمطين رئيسيين : المسمى الدولية الليبرالية و النمط المسمى الواقعية الجديدة المركبة[2].

[1] محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص، 116.

[2] المرجع نفسه، ص، 117.

المطلب الثالث: الأهمية و المحددات

- **أهمية السياسة الخارجية** : تتمثل في :

1. تلعب السياسة الخارجية وظيفة تنموية من خلال الدور الذي تلعبه في إضفاء مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية تدفع بالوحدات الأخرى إلى التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية للاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة.
2. تدعيم الاستقلال السياسي للدولة.
3. تأمين المصالح الخارجية و ذلك عن طريق خلق المناخ الملائم للازدهار، احتواء التهديد الثوري و خلق الاستثمارات.
4. تحقيق التكامل القومي و الاستقرار السياسي و يتحقق ذلك عادة من خلال لجوء صانع السياسة الخارجية إلى التركيز على العدو الخارجي و افتعال مشكلة دولية، مما يؤدي إلى التفاف أفراد الشعب حول صانع السياسة الخارجية في وجه العدو الخارجي[1].
5. إعطاء مكانة دولية رمزية تتناسب مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري.
6. تلعب السياسة الخارجية دورًا سياسيًا داخليًا في تدعيم سلطة صانع السياسة الخارجية و إضفاء الشرعية على سلطته الداخلية و تلعب دورًا حيويًا في تأكيد مشروعية سلطة القائد السياسي في تقديم الحلول[2].

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص، 79-80.

[2] ـــــــــــ، إعداد قسم الدراسات و الأبحاث في السياسة الخارجية الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة،2007-2008 ،ص، 90.

- **محددات السياسة الخارجية:**

يقصد بها العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية تشترك في صياغة السياسة الخارجية عوامل متشابكة ناتجة عن التفاعل بين بيئتين الداخلية و الخارجية، ما فيها من وقائع و ضغوطات و مصالح متعارضة، فإذا كانت السياسة الخارجية امتداد مباشر لمعطيات السياسة الداخلية فإنّ العناصر الخارجية تقلص أو تزيد من تأثير سلوك صانع القرار الخارجي و تتمثل فيما يلي :

أ. **المتغيرات الموضوعية** : و هي المتغيرات الكامنة في بيئة عملية صنع السياسة الخارجية، بالأخص منها البيئة الناشئة عن استمرار التهديدات و النزاعات المستمرة بالرغم من أنّ مشاركة صانعي القرار فيها تعتبر قيمة أساسية للدراسة، إلاّ أنّها تبقى مستقلة عن فهم صانع السياسة الخارجية لتلك المتغيرات و تشمل :

1. **المتغيرات الداخلية** : و يقصد بها المتغيرات الموضوعية البنيوية المرتبطة بالتكوين البنيوي للوحدة الدولية، تشمل الخصائص القومية و النظام السياسي للوحدة السياسية و النخب السياسية،الأحزاب السياسية و جماعات الضغط و الراي العام.
2. **المتغيرات الخارجية** : و هي متغيرات تنشأ من البيئة الخارجية للوحدة الدولية والتفاعل مع باقي الوحدات الدولية و تشمل : النسق الدولي و المسافة الدولية والموقف الدولي و التفاعلات الدولية[1].

ب. **المتغيرات النفسية:** و تتصرف إلى مجموع الدوافع الذاتية و الخصائص الشخصية للقائد السياسي، أو من يصنع السياسة الخارجية عمومًا حيث أنّ المتغيرات النفسية على السياسة الخارجية هو تأثير مباشر.

[1] علالي حكيمة، البعد الأمني في السياسة الخارجية نموذج الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة، 2010 -2011، ص، 61.

ج. **المتغيرات الوسطية:** و يقصد بها تلك المتغيرات التي تتدخل في بناء العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع (السياسة الخارجية) لتشمل المتغيرات المرتبطة بهيكل عملية صنع السياسة الخارجية[1].

[1] علالي حكيمة، مرجع سبق ذكره، ص، 62.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية (الأهداف و القضايا و وسائل تنفيذها)

تتسم السياسة الخارجية بمجموعة من الأبعاد و الأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها و التي تتطلب استعمال مجموعة من الأدوات و تعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف، كما تتّسم قضايا السياسة الخارجية بوجود قدر من الاختلاف بين الفاعلين في تصور أبعادها و طرق التعامل معها.

المطلب الأوّل: أهداف السياسة الخارجية

من الصعوبة تحديد أهداف عامة نظرية للسلوك الخارجي لجميع الوحدات وهذا نظرًا لاختلاف نمط العلاقات الذي تتميز به كل دولة و نظرًا أيضًا لطبيعة المقدرات القومية و الجغرافية و الحيوية، لكن هناك أهداف كان أساسيًا مرتبطة بكينونة أي وحدة السياسة و استمراريتها و من ذلك :

1. حماية الأمن القومي، تنمية الرفاهية الاقتصادية و زيادة السمعة الوطنية جميعها أبعاد مختلفة تعبر عن مفهوم المصالح الوطنية.
2. القوة هي المتطلب الرئيسي لأغلب الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية والدفاع الذاتي و الحفاظ على الاستقلال القومي و الإقليمي، كذلك هي جوهر ردع العدوان و التأثير على الدول[1].
3. حماية السيادة الإقليمية و تنمية مقدرة الدولة من القوة.
4. زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة و التوسع.
5. الدفاع عن إيديولوجية الدولة، أو العمل على نشرها في الخارج.
6. دعم التراث الثقافي و المحافظة عليه و نشر اللغة.
7. السلام كهدف للسياسة الخارجية[2].
8. الحفاظ على الكيان السياسي و القومي و تدعيم قوتها المادية و المعنوية و زيادة الطموح نحو الخارج.

---

[1] لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ط1، مادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، 1989، ص، 154.

[2] طارق الشرطي، تركيا و سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة، كلية الدراسات، برنامج الدراسات الدولية، فلسطين، أيار 2011، ص، 11.

9. الحضور و النفوذ الإقليمي، يكون هذا النفوذ بسيطرتها على الأقاليم التي تقع في إطارها.

10. تدعيم العلاقات التجارية مع الدول الأخرى لضمان تدفق المواد البترولية وذلك يكون بالحصول على موارد مادية خارجية[1].

المطلب الثاني: قضاياها و كيفية تخطيطها

- **قضايا السياسة الخارجية :**

لقد تعددت التصنيفات التي قدمها الباحثون لقضايا السياسة الخارجية، لعلّ أشهر تلك التصنيفات هو ذلك التصنيف الذي قدمته مجموعة السياسة الخارجية في جامعة ماكجيل و الذي يقسم السياسة الخارجية إلى أربع قضايا :

1. **قضايا أمنية عسكرية** : و تشمل تلك القضايا التي تتعامل مع المسائل المتعلقة بالعنف الخارجي، بما في ذلك الأخلاق و الاسلحة و غيرها من القضايا التي تتضمن إدراكًا بالتهديد الموجه إلى أمن الوحدة الدولية.
2. **قضايا سياسية دبلوماسية:** و تتضمن كل القضايا التفاعل الخارجي على المستوى العالمي، الإقليمي و الثنائي المتعلق بمكانة الوحدة الدولية في النسق الدولي، المنظمات الدولية، القضايا السياسية الدولية و لا يتضمن بعدا أمنيًا مباشرًا و العلاقات الدبلوماسية[2].

[1] ———،إعداد قسم الدراسات و الابحاث في الأكاديمية، مرجع سبق ذكره، ص، 53.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص، 98-99.

3. **قضايا اقتصادية تنموية:** و تشمل كل القضايا المتعلقة بالحصول على الموارد الاقتصادية كالتجارة الخارجية، المعونة الاقتصادية الخارجية و الاستثمارات الخارجية و غيرها.

4. **قضايا ثقافية علمية:** و هي كل القضايا المتضمنة أبعادًا علمية و ثقافية كإعطاء المنح الدراسية، تبادل الأساتذة، الطلاب و الوفود الشعبية وغيرها[1].

- **كيفية تخطيط السياسة الخارجية:**

يعود تخطيط السياسة الخارجيةّ حسب "موريس" إلى كيفية التنسيق بين مؤسسات السياسة الخارجية، أما "رستو" فيرى أنّ فن التفكير يؤدي إلى التحرك بشكل يحسن من عز الدولة العالمي في المستقبل و هناك من يرى أنّ تخطيط السياسة الخارجية يكون بالتركيز على أدبيات تخطيط السياسة الاقتصادية، يكون من خلال تحديد الأهداف و اختيار الوسائل و مراقبة تنفيذ السياسة الخارجية[2]، و من هنا فإنّ تخطيط السياسة الخارجية يتضمن عدة أبعاد و تتمثل فيما يلي :

1. **التخطيط العام للسياسة الخارجية** : أي صياغة الاستراتيجيات السياسية الخارجية بما يتفق و قدرات الدولة.

2. **تخطيط البرامج:** وضع برامج للتعامل مع قضايا محددة.

3. **تخطيط الطوارئ** : أي وضع خطط بديلة للتعامل مع القضايا الطارئة التي قد تظهر في المستقبل.

[1] ———، إعداد قسم الدراسات و الأبحاث، مرجع سبق ذكره، ص، 109.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص، 497.

4. **التخطيط المؤسسي:** و يقصد به تنسيق أداء المؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية و تنظيم جهاز تخطيط تلك السياسة بما يمكنه من أداء وظائفه[1].

المطلب الثالث: أجهزة السياسة الخارجية و وسائل إعدادها

- **أجهزة السياسة الخارجية :**

يمكن أن تميز بين مجموعتين تساهمان في صنع السياسة الخارجية المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية:

أ. **المؤسسات الحكومية:** تشمل السلطة التنفيذية و الأجهزة الفرعية مثل:

الوزارات، المؤسسات العامة و لجان مختلفة و تتمثل في:

1. **رئيس الحكومة** : و هو القائد الأعلى للقوات المسلحة و هو القناة الرسمية الوحيدة للاتصال بالحكومات الأجنبية، يتمثل دور رئيس الحكومة في صنع السياسة الخارجية عادة من السلطات الواسعة التي يمنحها دستور الدولة و من طبيعته العمل في مجال السياسة الخارجية[2].
2. **وزير الخارجية** : يلي رئيس الحكومة و يسمى بسكرتير الدولة و وزير الخارجية من اختيار رئيس الحكومة، يعتمد وزير الخارجية أهميته من رئاسته لأهم جهاز ذي صلة بالشؤون الدولية و هو وزارة الخارجية و اعتبارها من المصادر الرئيسية لجمع المعلومات الخارجية و من الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية.
3. **الاستخبارات:** برزت بعد الحرب العالمية لعبت دورًا هامًا في توجيه السياسة الدولية و المجتمع الدولي و السياسات الخارجية للعديد من الدول مثل :

[1] محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص، 498.

[2] جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ط2، جدة، المملكة العربية السعودية، 1973، د ت ن، ص، 32.

4. وزارة الخارجية التي تقوم بجمع المعلومات و تحليلها و كذلك تعمل كأداة لتنفيذ سياسة الحكومة الخارجية[1].

5. **السلطة التشريعية** : تختلف تسميتها من دولة إلى أخرى فتعرف في أمريكا بالكونغرس و تضم مجلس العموم و مجلس اللوردات و تختلف أيضًا في أدوارها في صنع السياسة الخارجية، إلاّ أنّ هناك أصول مشتركة للسلطات التشريعية في كل الدول فصلاحيتها في الشؤون الخارجية أقل من صلاحيتها في الشؤون الداخلية، يرجع ذلك للسرية التي تتسم بها الشؤون الخارجية و يقتصر دورها على الموافقة و الاعتراض في السياسة الخارجية التي تقترحها الحكومة[2].

ب. **المؤسسات غير الحكومية** : فهي تشمل الأحزاب السياسية و جماعات المصالح و الاعلام و الرأي العام.

1. **الأحزاب السياسية** : يعتبر الحزب السياسي من أبرز المؤسسات السياسية التي تساهم في صنع السياسة الخارجية و يتوقف دور الحزب في صنع السياسة الخارجية على تعدد الأحزاب و انضباطها حيث يعتمد دورها على الانضباط داخل الحزب و وضوح عقيدته السياسية و وضوح تام في الاختلافات بين السياسات[3].

2. **جماعات المصالح السياسية:** تعرف بجماعات الضغط كوسيلة تحمل رجال السياسة على اتخاذ القرارات لصالحها، لقد برزت جماعات المصالح كعامل هام و

[1] ———، إعداد قسم الدراسات و الأبحاث، مرجع سبق ذكره، ص ص، 13-14.

[2] جوزيف فرانكل، مرجع سبق ذكره، ص، 33.

[3] ———، إعداد قسم الدراسات و الأبحاث، مرجع سبق ذكره، ص ص، 8-9.

مؤثر في كل من السياسة الداخلية و الخارجية للدولة و هناك أيضًا الجماعات الدينية و جماعات المصالح الاقتصادية أو المالية[1].

3. **وسائل الإعلام:** ترجع أهمية وسائل الإعلام كأداة مساهمة في صنع السياسة الخارجية إلى تأثيرها على كل من صناع القرار و الرأي العام. إن أراء المواطنين سواء كانوا رسميين أو غير رسميين تشكل نتيجة كملاحظة الأحداث و تفسيرها من قبل وسائل الإعلام باعتبارها الملاحظ الأوّل للأحداث الدولية و مصدرا أساسيا لتفسيرها[2].

4. **الرأي العام :** و يقصد بالرأي العام المواطنين العاديين الذي ترى الحكومة أنّه من الحكمة احترامه و أخذه بعين الاعتبار و الرأي العام يعتبر قوة مؤثرة في السياسة الخارجية و ذلك مع نمو الوعي السياسي للشعوب حيث يمارس الرأي العام دوره في عملية صنع القرار بقيامه بدور الداعم للسياسة الحكومة الخارجية أو المناهض لها[3].

[1] ———، إعداد قسم الدراسات و الأبحاث، مرجع سبق ذكره، ص ص، 10–11.

[2] المرجع نفسه، ص ص، 12–13.

[3] المرجع نفسه، ص ص، 14–15.

1. وسائل إعداد السياسة الخارجية:

تتصرف الأدوات السياسية الخارجية إلى تلك الموارد الاقتصادية و المهارات البشرية المستعملة في صياغة و تنفيذ السياسة الخارجية و يقسمها "هيرمان" إلى ثمان أدوات و تتمثل فيما يلي :

1. **الأدوات الدبلوماسية:** يعتمد على توظيف مجموعة من الموارد و هي شبكة السفارات و القنصليات و المفوضيات و غيرها من أدوات الاتصال الدولي، تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى و التفاوض معها.
2. **الأدوات الاقتصادية:** تشمل الأدوات الاقتصادية أنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة و توزيع الثروة الاقتصادية للدول (أي وحدات دولية أخرى) تشمل تلك الأنشطة إنتاج و توزيع و استهلاك البضائع، الخدمات، تبادل الثروة والمعاملات و غيرها[1].
3. **الأدوات العسكرية** : و هي مجموعة المقدرات المتعلقة باستعمال التهديد والعنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، تشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة و تسليحها و تدريبها و توزيعها و المساعدة العسكرية والغزو المسلح و غيرها.
4. **الأدوات السياسة الداخلية** : و هي تلك المهارات و الموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد السياسة الداخلية بشأن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية، كما أنّ قدرة صانع السياسة الخارجية على التعامل مع مختلف القوى السياسية و الدولية وكذا اكتساب تأييدها للسياسة و فهمها لحركة النظام ، أدواته الإدارية، قدراته

[1] ———، إعداد قسم الدراسات و الأبحاث، مرجع سبق ذكره، ص، 103.

المالية و التنظيمية و بين أهم الأدوات الهامة التي يمكن توظيفها في عملية السياسة الخارجية[1].

5. **الأدوات الاستخبارية** : و يقصد بها المهارات و الموارد المستعملة لجمع و تفسير المعلومات المتعلقة بقدرات وخطط و نوايا وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى مشتملة على أدوات الاستطلاع و التجسس و أدوات الرمز و فك الرمز.

6. **الأدوات الرمزية:** و تندرج الأدوات الرمزية على مجموعة من أدوات السياسة الخارجية التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين، تشمل مجموعة من الأدوات الدعائية و الأيديولوجية و الثقافية.

7. **الأدوات العلمية و التكنولوجية:** تقوم السياسة الخارجية على الموارد و المهارات التي تنطوي على استعمال المعرفة العلمية النظرية و تطبيقاتها لحل مشكلات معينة، تتراوح تلك الأدوات ما بين مجرد التبادل العلمي و برامج المساعدة الفنية إلى توظيف الأقمار الصناعية لأغراض الاتصال الخارجي و استكشاف الفضاء الخارجي و المحيطات بالاشتراك مع الآخرين.

8. **الموارد الطبيعية:** يقصد بها جميع الموارد الطبيعية المتاحة للمجتمع التي تكون هبة خالصة من هبات الله و ليس للإنسان دخل في وجودها و من أمثلة ذلك: موارد الأراضي الزراعية و الغابات و ما تحتويه في باطنها من معادن و ما تظهره من أشجار[2].

[1] ———، إعداد قسم الدراسات والأبحاث، مرجع سبق ذكره، ص، 103 .

[2] محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص، 94.

المبحث الثالث: الأطر النظرية في دراسة السياسة الخارجية

على الرغم من أنّ العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية قد بذلوا جهودًا معتبرة من أجل صياغة نظريات العلوم الطبيعية، فإنّ مصطلح النظرية في العلاقات الدولية هي المجال التي تدور في فلكه نظريات السياسة الخارجية قد حفل بالعديد من الاتجاهات النظرية لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية.

المطلب الأوّل : الأطر التقليدية في دراسة السياسة الخارجية (المثالية، الواقعية البنائية)

1. المثالية:

تعد من المناهج التقليدية في السياسة الخارجية و قد مثلت هذه النظرية في الماضي "جرشيوس" و "ويلسون" في بداية القرن العشرين و "ثروب" في الفكر المعاصر و تدور هذه النظرية حول فكرة مفادها وجود مستوى أخلاقي للسلوك يستقل عن الوحدة البشرية بحيث يقوم بالتحكم في منطق السلوك ذاته، يقرُ هذا التصور إلى الاعتراف بمجتمع يسوده قانون عام يطبق عليه و لاسيما المبدأ و الامتناع عن التدخل العنيف في شؤون الأخرين[1].

و إنّ إعادة إحياء المثالية بفضل "إيمنويل كانط" و "ودرو ولسن" مما يعني أنّ مصادر العولمة ليست القوة فحسب، إنّما الأخلاق كذلك و يتجلى ذلك واضحًا من خلال دعوة أنصار العولمة إلى عولمة حقوق الإنسان بصرف النظر عن كونها عولمة على طراز المشيئة الأمريكية، فالعولمة ليست كلها خير وليست كلها شر وإنما مزيج بين الخير والشر من القوة والأخلاق لها مزايا كما لها مساوئ[2] .

[1] أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، المجلد الخاص بالذكرى الخمسين، ع 37، بغداد، ص، 158 .

[2] عبد الناصر جندلي، النظريات التفسيرية بين التكيف و التفسير، مجلة المفكر، كلية الحقوق، بسكرة ص، 122.

و أعطت هذه المدرسة أهمية كبيرة للمثل و الأخلاق و في هذا المجال يرى "ليرنر" "أنّ المثل و الأخلاق هامة في السياسة، كمقاييس لكنّها نادرًا ما تكون فعالة كأساليب". و يبدو أنّ المثالية ارتبطت بشكل وثيق بالتوجه الأنجلو الأمريكي القائم على افتراض وجود مجال اختيار واسع و استناد المذهب المثالي على أساس المعرفة ورفض المثاليون مجموعة من المبادئ السائدة في العلاقات الدولية، عميد توازن القوى و مبدأ استخدام القوة في الشؤون الدولية و المعاهدات السوية للحلفاء و التقسيم المجحف للعالم خلال الحرب العالمية الأولى[1].

و طرح المثاليون مبادئ مقابلة تمثلت في الحقوق و الالتزامات القانونية الدولية و التناسق الطبيعي بين المصالح القومية، كوسيلة للحفاظ على السلام العالمي والتركيز على دور العقل في إدارة الشؤون العالمية و إبداء ثقة في الوظيفة التي يمكن أن يقوم بها الرأي العام و قوّم "ادوارد هاليت كار" المثاليين على أنّهم من الناحية الفكرية ورثة التفاؤل الفكري الذي أسس به عصر التنوير في القرن الثامن عشر من جهة، الليبرالية في القرن التاسع عشر من جهة أخرى و المثالية التي اتسّم بها القرن العشرين متأثرًا بأطروحات ويلسون من جهة ثالثة[2].

يقال أنّ المثالية سيطرت على دراسة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى أواخر الثلاثينات من القرن العشرين و تسمى أحيانًا بالطوباوية و هذه الواقعة شكلاً من أشكال الدولية الليبرالية، من بين أهم المثاليين الليبراليين "إيمانويل كانط"، "ريتشارد كوبدن"، " جون هوبسون"، " نومان انجل"، "ألفر زيمرن" و "روويليون".

[1] أحمد نوري النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص، 159.

[2] المرجع نفسه، ص، 159.

جاءت المثالية كرّد فعل على مذبحة الحرب العالمية الأولى و السمة المركزية في المثالية هي الاعتقاد بأن ما يجمع البشر أهم ما يفرقهم و يرفض المثاليون الحجج الجماعية المرتكزة على المجتمع أو المجموعة المحلية[1]. و ينتقد كار المثالية و ذلك من خلال، أنّ الأزمات الدولية المعاصرة تحمل في طياتها الدّلالة الكافية على انهيار التحليل المثالي المستند لمبدأ التناسق أو التناغم في المصالح القومية و لكنّه ينتقد المذهب المثالي على أنّه نظرة تشاؤمية و مبالغة أنصاره في حرية اختيار صانع القرار و فضلاً على ذلك، فالمثاليون يخلطون بشكل كبير بين المصالح الذاتية القومية والمبادئ و الأخلاق[2].

2. الواقعية:

ظهرت الواقعية التقليدية في عام 1940 حيث هيمنت على عقول الشباب والدارسين لمادة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية و تمت معالجتها من الأكاديميين عام 1950 و استمرت إلى عام 1960 و الواقعية كنظرية سياسية ترجع جذورها إلى اليونان القديمة و حرب بلوبونيز بين أثينا و إسبارطة (431-404) ما قبل الميلاد[3]، و من أبرز روادها "مورجنتو"، "كسبنجر"، "ريمون آرون" و "وستاتلي هوفمان"[4]، و استمدت أفكارها من الفلاسفة الإيطاليين مثل: "نيقولا ميكافيلي"، "توماس هوبز البريطاني" و "مينغ تيسي في الصين"، و أكدّوا على أنّ الدولة ذات نظام ديكتاتوري والحسابات القائمة على المصالح و الحذر و الاحتراس و القوة و النفعية فوق كل

[1] مارتن غريفيتش و تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص، 362 .

[2] أحمد نوري النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص، 159 .

[3] المرجع نفسه، ص، 158.

[4] مارتن غريفيتش، مرجع سبق ذكره، ص، 386.

الاعتبارات الأخرى مثل: الأخلاقية ولقد دأب دعاة الواقعية على ترديد التفسير القائل "طبيعة الإنسان و ما تمليه الفوضوية على النظام الدولي، في القرن السادس عشر". فقد ركز "ميكافيلي" على دور الدولة كقوة في الممارسة السياسية في عصره مؤكدًا على أنّ الحاكم لابد أن يعتمد على معايير أخلاقية[1].

كما بنى "ولتز كينث" نظريته الواقعية الهيكلية على أساس نظرية الاختيار العقلاني المستوحات من علم الاقتصاد الجزئي و لقد شهد النموذج المعرفي الواقعي من خلال الاشتقاق بين صفتي الفكر الواقعي الدفاعي و الهجومي تطورت فيما يتعلق بالدراسات الأمنية الدفاعية الذي قدمها "روبرت جيرفس"، "جورج كويستير"، "ستيفن والت" و "إفرا جاك سنايدر" من الإضافات المهمة للواقعية و الواقعية الهجومية قدمها كل من "راندل شويلر"، " بيتر ليبرمان"، "إيريك لابس" و "جون ميرشايمر"[2].

و الواقعية عكس الليبرالية لا تؤمن بإمكانية إدارة السياسة الخارجية للدولة عبر مبادئ مثالية عالمية، بل تتبنى موقفًا يعنى بالمصالح الخاصة للدولة و إنّ السياسة الخارجية الواقعية ترتبط باستخدام القوة[3] الذي يمثل إحدى المرتكزات الأساسية لتحليل العلاقات الدولية، كما أنّ مفهوم المصلحة الوطنية ما يزال المفهوم الذي يتحكم في سلوكيات و سياسات الدول الخارجية في ظل تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل الأمر الذي يعني أنّ الواقعية ما تزال قائمة ومهيمنة على العلاقات الدولية و ما ينبغي القيام به هو إجراء بعض التعديلات و التعبيرات على مستوى الإطار النظري المفهوماتي للواقعية التي تعتبر طريقة منهجية للتفكير لاستيعاب العلاقات الدولية من خلال تطويرها لفكرة التفسير البنائي

---

[1] أحمد نوري النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص، 160.

[2] ———، مداخل لدراسة العلاقات الدولية، د ت ن، ص، 388.

[3] اشتياق حسين و محسن صالح، السياسة الخارجية و العالم الإسلامي، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ماي، 2009، ص، ص، 2-6.

لمنطلق سياسة القوة[1] و قد ركزت على الأمن القومي و سبل الحفاظ على الاستقرار الدولي و تنطلق الواقعية من الافتراضات التالية:

1. أنّ دولة الأمة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية.
2. أنّ دولة الأمة فاعل عقلاني و موحد تتصرف بصوت واحد.
3. المصلحة الوطنية المعرفة دومًا بالأمن القومي، على رأسه البقاء إذ يشكل المحدد الأساس لسلوك الدولة.
4. تجري العلاقات الدولية في ظل نظام دولي تغيب عنه السلطة المركزية.
5. تسعى الدولة لزيادة مكاسبها و قوتها النسبية.
6. أنّ السياسة الدولية كأية سياسة أخرى هي صراع على القوة[2].

- و تنتقد الواقعية التقليدية لعدم أخذها بالنظريات و المعرفة في العلوم الاجتماعية التي تساهم في إعطاء صورة شاملة لدراسة السياسية الدولية من جهة و الاهتمام فقط بالمجال الأمني في تحليل السياسة الدولية من جهة أخرى[3].

3. البنائية (البنائية الاجتماعية) :

يركز مدخل البناء الاجتماعي على دور الثقافة و القيم و الأفكار في العلاقات الدولية اذ يتناول بتحليل قضايا الهويات و المصالح و المثل، تقدم البنائية فهما بديلا لمجموعة من المواضيع المركزية في نظرية العلاقات الدولية و تتضمن معاني الفوضى و

[1] عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره، ص، 128.

[2] خالد موسى المصري، الوضعية و نقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية النظريات الوضعية)، جامعة العلوم الاقتصادية، مجلد 30، ع ، دمشق 2014، ص، 332.

[3] ———، مداخل لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص، 429.

توازن القوى و العلاقة بين هوية الدولة و مصالحها و توسع القوة و مشاهد التغيير في السياسة الدولية[1].

إن جوهر البنائية هو الافتراض بأنّ الوجود البشري وجود اجتماعي و اعتبارها لأن الدولة شيء مسلم به و افتراض أنّها ببساطة تبحث عن البقاء و اهتمامها الكبير للخطاب السائد في المجتمع، لأنّ الخطاب يعكس المعتقدات و المصالح و يؤسس المعايير المقبولة للسلوك[2].

[1] ———، مداخل لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص، 430.

[2] المرجع نفسه، ص، 431.

يعتبر "نيكولاس أنوف" أوّل من استعمل مصطلح البنائية و عزمها على أنّها "نهج لدراسة العلاقات الاجتماعية على اختلاف أشكالها و هي إطار نظري سعى إلى تقديم تفسير عام لما يفعله النّاس".

أما "أكسندر ويندت" فيعتقد أنّ البنائية نظرية هيكلية للسياسة العالمية تأخذ الدولة كوحدتها الأساسية دون وجود فواعل من غير الدولة محلية كانت أو قومية و التي تعتمد على الإدعاءات الجوهرية التالية :

1. الدول هي الفواعل الأساسية للتحليل في نظرية السياسة الدولية.
2. إنّ الهياكل في نظام الدولة وهمية و جماعية مشتركة أكثر من كونها مادية.
3. مصالح و هويات الدول هي الأهم يتم صنعها و بناءها بواسطة الهياكل الاجتماعية، أكثر منها كونها مسلمات خارجية[1].

اتجاهات البنائية :

1. **النسقية :** تركز على التفاعل بين الدول باعتبارها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية و يعتبر "ألكسندر ويندت" أحد الكتاب النمطيين في التحليل النفسي البنائي.
2. **مستوى الوحدة:** يركز على الدول من الناحية الداخلية كوحدات أساسية وترى بأنّ العناصر الداخلية و الاجتماعية و القيم الثقافية، لها دور في تحديد هوية الدولة.
3. **الكلانية:** و هو أسلوب في التحليل يضيف الفحوة بين نمطي التحليل السابقين و هو يركز على التغيرات الأساسية في بنية النظام الدولي[2].

[1] ———، مداخل لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص، 135.

[2] عبد العالي عبد القادر، محاضرات نظريات العلاقات الدولية، 2009، ص، 39.

و توجه للنظرية البنائية مجموعة من الانتقادات تمثلت في صعوبة تطبيق البنائية على أنّها مقاربة نظرية، فالبنائية على سبيل المثال لا تتنبأ بأي هيكلية اجتماعية معينة تحكم تصرف الدول، بل أكثر من ذلك فإنّها تطلب معاينة علاقة اجتماعية ما والتعبير عنها و فهمها و إذ كانت منفعة البنائية بصفتها نظرية تفسيرية تبقى غامضة، فإنها لا تزال منتجة باحتسابها إطارا نظريا بالنسبة إلى طريقة تطور العلاقات و الهيكليات الاجتماعية المعينة في مختلف الدول[1].

[1] مارتن غريفيتش، مرجع سبق ذكره، ص، 110.

المطلب الثاني : الأطر الحديثة في دراسة السياسة الخارجية (الواقعية الجديدة، الليبيرالية)

1. الواقعية الجديدة:

تعد الواقعية الجديدة التي تعرف أيضًا بالواقعية العصرية بمثابة امتداد للواقعية التقليدية في الثمانينات، من أهم مؤيديها "كينث والتز"، "ستيفن كريزنر"، "روبرت جيلين" ، "جورج تاكرو" و "جورج مودلسكي"، هؤلاء تخطوا كثيرًا سابقيهم من الواقعيين التقليديين في التجريبية متنافرة الأجزاء أو ما يعرف ب(Atomstic Empricism) من خلال جهودهم بإيجاد عملية موضوعية للسياسة الخارجية على عكس المدرسة التقليدية القائمة على البديهية[1]. و تتصدر نظرية الواقعية الجديدة بقية النظريات و تنظر على أنّ الدول تعمل من منطلق الحوافز المادية ضمن النظام العالمي إذ ترتكز اهتماماتها وخططها على حساب مواقعها ضمن النظام الدولي، فتسعى الدول إلى الحفاظ على مكانتها النسبية[2]، و من سمات الواقعية الجديدة يلي:

1. تأكيدها على معنى الصراع السياسي الدولي للسيطرة من خلال العلاقات الدولية.
2. إدراك و فهم العلاقات الاقتصادية و تتميز بالدولتية، من خلال منح الدولة القدرة على تكوين الأهداف و المصالح[3].

- و ترتكز الواقعية الجديدة لسلوك الدول على خمس فرضيات أساسية هي :

1. الفوضوية و انعدام السلطة ضمن النظام الدولي.

[1] أحمد نوري النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص، 160.

[2] مارتن غريفيتش، و تيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص، 385.

[3] أحمد نوري النعيمي، المرجع نفسه، ص، 161.

2. امتلاك بعض الدول للقوة العسكرية يمثل خطرًا على غيرها و في نظر الواقعية الجديدة تتلخص بالقدرات العسكرية.
3. تتحرك الدول بدافع الصراع.
4. الدول هم بالفعل شركاء عقلانيون[1].

و قدمت الواقعية الجديدة نظريات لتفسير و شرح العلاقات البنيوية أو الارتباط السببي بين الوسائل و الأهداف التي تؤدي إلى نشوء السيطرة أو اضمحلالها.

- واجهت العديد من الانتقادات للنظرية الجديدة و من أهمها :

1. غارقة في التعميم و هي بصدد المواقف الإيديولوجية، وصفها بأنّها تدخل في إطار نظرية المحافظة و التي تدور أساسًا على نظام توازن القوى الثنائي[2].
2. وجهة نقد آخر للواقعية و ذلك بتقديم عنوان العالمية في مواجهة الواقعية، والذي يدعو إلى تمييز ثلاثة مناهج الذي يتركز على الدولة، تعدد تركيزه وعالمي التركيز[3].
3. أمّا بالنسبة إلى "كيوهان" و"ناي" تحدث عن التبعية المتبادلة المركبة النظرة الواقعية بطرائق ثلاثة على الأقل. أوّلها أنّ الواقعيين ركزوا فقط على العلاقات بين الدول و لكن النشاطات عبر الحكومات و عبر البلدان اثرت في الدول بشدة و أضعفت قدرتها على التصرف بشكل مستقل في العلاقات الدولية[4].

---

[1] مارتن غريفيتش، و تيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص، 395.

[2] أحمد نوري النعيمي، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية، ع 32، بغداد، د ت ن، ص، 34.

[3] نادية مصطفى، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي و الدعوة إلى منظور جديد، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، القاهرة، د ت ن، ص، 8.

[4] المرجع نفسه، ص، 66.

2. الليبيرالية :

دعت هذه المدرسة و كما يوحي لنا اسمها إلى تطبيق السياسة الخارجية وفق أهداف مثالية واسعة النطاق، ترتبط هذه المدرسة عادة بمفهوم العالمية و الفلسفة السياسية الليبيرالية و تعود جذورها إلى التفكير الذي أتى به "ويدرو ويلسون" أو إلى تأسيس عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى و يميل الليبراليون إلى تصور النظام العالمي على أساس الربح[1]، و المحافظة على التجارة الحرة، الأسواق المفتوحة، القيم والمؤسسات الديمقراطية الغربية و الليبيرالية المؤسسية الجديدة مبنية على التعاون الدولي على الرغم من الطبيعة الفوضوية حيث يستنتج "كاري كوجليانس" بأنّ التحول من نظام الذي تهيمن عليه سلطة الدولة القومية إلى نظام آخر يستند على المؤسسات العالمية[2]، حيث تعتبر مسألة لا لنشر الديمقراطية في العالم دعوة صريحة منبثقة من برنامج السلام "لإيمانويل كانط" في عام 1995 و برزت بشكل مكثف مع نهاية الحرب الباردة على يد "فرانسيس فوكوياما" في إطار ما يعرف بالديمقراطية الليبيرالية بديلة على تفسيرات الواقعية على تفسيرات القوة[3]، و إنّ المجتمع الليبيرالي شغله الشاغل حماية الحقوق الأساسية للأفراد و تأمين الحقوق عن طريق توفير الحماية للأفراد ضد من يسلبونهم حقوقهم بالإضافة إلى جهود الدولة في هذا الخصوص[4].

و من افتراضات هذه النظرية :

1. تؤدي الدولة الوطنية القومية و قوى أخرى فاعلة في النظام الدولي.

---

[1] اشتياق حسين و محسن صالح، مرجع سبق ذكره، ص، 2.

[2] ———، مداخل لدراسة العلاقات الدولية، ص، 307.

[3] عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره، ص، 123 .

[4] ستيفين ديلور، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني،ترجمة ربيع وهبة، الإسكندرية،1997،ص، 56.

2. النظام الدولي تغيب عنه السلطة المركزية، لكن هذا يقود الدول للتعاون و ليس الصراع كما يعتقد الواقعيون.
3. يعترف الليبراليون بأنّ الدول تتصرف لتحقيق المصلحة الوطنية و هي متعددة الأشكال طبقا للظروف، فهي إلى جانب الأمن القومي تعاون و شراكة اقتصادية، إصلاحات سياسية، اقتصادية و حماية البيئة.
4. تسعى الدول لزيادة قوتها المطلقة و ليست نسبية، لأنّ الدول تفترض أن التعاون ليس التنافس يحقق مصالحها[1].

- لقد وجهت الراديكالية من خلال مدرسة الشعبية انتقادات جديدة للنظريات الليبرالية حول التطور السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي للبلدان النامية و إغفال النظريات لدور الاستعمار التقليدي و الجديد في تخلف و تبعية العالم الثالث[2].

تؤكد البنائية أنّ الليبرالية لا يوجد لديها أي مفهوم للقواعد المؤسسة، فعالم هذه النظريات تكون من فاعلين موجودين أصلاً لذا فهي لا تتعرض لتفسير أصل وجود مكونات العلاقات الدولية[3].

[1] خالد موسى المصري، مرجع سبق ذكره، ص، 333.

[2] ———، مداخل لدراسة العلاقات الدولية، ص، 322.

[3] المرجع نفسه، ص، 323.

المطلب الثالث: الأطر النظرية لصناعة القرار السياسي

إنّ نظرية اتخاذ القرار من النظريات الحديثة في العلاقات الدولية، فهي تحليل للسياسة الخارجية و العلاقات الدولية من زاوية صناعة القرارات السياسية الخارجية، فاصبح منهج اتخاذ القرار لأحد المناهج الرائجة في دراسة السياسة الخارجية للدول باستخدام المنهج و الدراسات التي كأداة للتحليل و حاولت أن توضح الدوافع والمؤثرات التي تقف وراء اختيارات معينة لصناع القرار[1].

إن نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية هي من أكثر النظريات التي تلقى اهتمامًا في دراسة العلاقات السياسية الدولية، تهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواصفي السياسة الخارجية عند إصدارهم قرارات معينة و رائد هذا المنهج في التحليل هو "ريتشارد سنايدر" أستاذ العلاقات الدولية الأمريكية[2].

"فسنايدر" يرى في اتخاذ القرارات عملية متشابهة المراحل و تشمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة و هذه القرارية تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي، يؤثر في هذه الأطراف المتفاعلة عدد من العوامل مثل : الدوافع، مجالات الخبرة، الاختصاص، نمط الاتصالات المسيطر، طرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار....إلخ.

كل ذلك يحدث بالطبع في إطار التحديد القائم للوسائل و الأهداف من خلال التفاعلات التي تحدث بين هذه الاعتبارات كلّها. ينتج قرار للسياسة الخارجية في النهاية

---

[1] خالدة عبد الرحمن وقيع الله بلاص فانوس، اتخاذ القرار في السياسة الخارجية السودانية المحددات و الآليات 1986-1999 (دراسة مقارنة)، كلية الدراسات العليا كلية الاقتصاد و الدراسات الاجتماعية، الخرطوم، ماي، 2004، ص، 22.

[2] اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول و النظريات،ط2، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص، 31.

بصورة أو بأخرى و هناك انتقادات لهذه النظرية و تضم عدم كفايتها كأداة يمكن للوصول إلى وضع نظرية شاملة للعلاقات الدولية حيث حاول "سنايدر" في التأثير على الدوافع الشخصية في اتخاذ القرارات الخارجية و هذا يصعب و يعقد تحليل السياسة الخارجية[1].

نموذج غراهام ألسيون:

اشتق نموذجه من أزمة الصورايخ في كويا سنة 1962 ويتضمن هذا النموذج على ثلاث نماذج فرعية لفهم عملية صنع القرار في السياسية الخارجية وهي كالأتي:

1_ نموذج الفاعل العقلانـــي:

يعتقد "أليسون" أن هذا النموذج يهدف أساسا إلى تفسير أسباب اتخاذ القرارات في السياسية الخارجية على أنها الأساس والفاعل الوحيد للسياسة الدولية، فيرى أن الدولة تحاول تطبيق أهداف سياستها الخارجية بطريقة عقلانية وأن هذه الأخيرة في إتخاذ القرار تتطلب التقيد والمرور عبر أربعة مراحل[2].

2_ **نموذج العمليـة أو المسار التنظيمي:** ضرورة التقيد بالإجراءات البسيطة في عملية اتخاذ القرار فإذا كان استقرار القواعد الإجرائية، فإنه يؤدي إلى امكانية الاعتقاد بأن السلوك قد لا يختلف كثيرا في مناسبات ومواقف مختلفة.

[1] اسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص، 32.
[2] رياض حمدوش، مرجع سبق ذكره، ص،32.

3_ نموذج السياسات الحكوميـة:

يؤكد أن لعب السياسية بين أطراف تحتل مواقع معينة داخل السلم الحكومي وهي التي تحدد طبيعة ونتيجة عملية المساومة حول قرارات السياسية الخارجية[1].

الانتقادات الموجـهـة لـهذا النموذج:

1_ اعتبر الدولـة تتكون من تنظيمات متناقضة الأهداف والمصالح، وهذا ليس بالضرورة الوحيد، بل هناك فواعل أخرى من المنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها.

2_ اعتبر الدولـة هي: الفاعل في السياسية الدوليـة[2].

وهناك عدة نظريات لصناعة القرار تركز على المراحل و على النشاطات الداخلية في صنع القرار و نذكر منها:

1. **النموذج الكلي الرشيد:** هو ذلك القرار الرشيد أو السياسة الرشيدة التي تحقق أكبر عائد اجتماعي معين بأقل التكاليف، يتكون من العناصر الأساسية التالية:

- وجود مشكلة محددة و هي قابلة لأن تدرس بشكل متأني و جدير بالاهتمام.
- تحديد الأهداف أي أن صانع القرار يقوم باتخاذ قراره في ظل وضوح الأهداف و أهميتها و ترتيبها تبعًا لدرجات الأفضلية و تكون منطقية.
- فحص جميع البدائل و دراستها بصورة كاملة.

[1] رياض حمدوش، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] المكان نفسه.

- تحديد و تحليل النتائج المتوقعة من اختيار البدائل كلها قياسًا و مقارنة مع التكلفة.
- إنّ كل بديل جرى اختياره تجري عليه عملية المقارنة تبعًا لما يتوقع عنه من نتائج البدائل الأخرى سعيًا لتحديد البديل الأفضل.
- إنّ متخذ القرار سوف يختار البديل الذي يمكنه من تحقيق القيم و الأهداف[1].

2. **النموذج التدريجي** : صاحب هذا النموذج هو "تشارلز لندبلوم" في مقالته الشهيرة علم التخبط العشوائي، إنّ هذا النموذج يركز على الأهداف قصيرة المدى و ليس على لتخطيط الطويل إذ يحافظ على التواصل و على الاستمرار في الحاضر عن طريق تغيير جزئي في القرارات، يقوم هذا النموذج على أساس أنّ القرار و السياسة العامة عملية تراكمية محورها الإضافة لما تم في الماضي ومحاولة تحسين الوضع بصورة أحسن.

3. **نموذج الفحص المختلط** : صاحب هذا النموذج "أمتاي اتزيوني" الذي دعا إلى ضرورة إيجاد نموذج توفيقي في عملية صنع القرار و اتخاذه و جاءت أفكار "اتزيوني" بناءا على الانتقادات التي وجهها إلى النموذج العقلاني على أساس أنّه نموذج خيالي و أنّ صانع القرار هو إنسان لا يمكن أن يتصف بكل صفات الكمال التي تؤهله لاتخاذ القرار الرشيد، حيث يركز هذا النموذج على حاضر المؤسسة و ماضيها دون الاهتمام بالمستقبل، بهذا حاول "اتزيوني" التوفيق بين النموذجين من

[1] سمية أوشن، نماذج و نظريات صنع السياسة العامة و اتخاذ القرار، كلية العلوم السياسية، قسنطينة، 2012–2013، ص، 9.

أجل الحصول على نموذج قائم على الدمج بين العقلانية والتدريجية التي تعتبر الأسس التي تقوم عليها نموذج الفحص المختلط[1].

و عليه في الأخير نقول بأنّ السياسة الخارجية ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن العسكري و أصبحت ظاهرة متعددة الابعاد لا يمكن دراستها إلاّ من خلال وحدات دولية معينة ما يطلق عليهم بوحدات السياسة الخارجية، يقصد بها تلك الوحدات التي تصوغ و تنفذ و تتحمل نتائج تنفيذ السياسة الخارجية و يكون ذلك بالاشتراك مع الوحدات الدولية الأخرى و هـ ي مستقلة و لا تتأثر بغيرها من الوحدات في صياغة تلك السياسة.

[1] سمية أوشن، مرجع سبق ذكره، ص، 10.

لقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 المنعطف الرئيسي في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث عمدت الإدارة الأمريكية لترتيب أولويات سياساتها الخارجية، تماشيًا مع المعطيات و التحولات الجديدة التي أفرزتها أحداث 11 سبتمبر 2001 لتكريس هيمنتها العالمية من جهة .و ضمان مصالحها الإستراتيجية في العديد من المناطق الحيوية، حفاظًا على الأمن القومي الأمريكي بجوانبه المتعددة: السياسة و العسكرية الاقتصادية و الثقافية.

المبحث الأوّل: مضامين السياسة الخارجية الأمريكية

في العديد من الاعتبارات تعتبر الولايات المتحدة بلدًا استثنائيًا، فهي بلد استثنائي في تاريخه. ففي حين تعود نشأة الدول الكبرى الأخرى في العالم لماض طويل يمتد إلى آلاف السنين، فقد ولدت الولايات المتحدة منذ قرنين تقريبًا و هي لا زالت تتمتع بالقوة و الحيوية و الهجرة الوافدة، و هي استثنائية بالجغرافيا، فالولايات المتحدة لم تبتكر الحرية، الديمقراطية، البرلمان وحقوق الإنسان، و مع ذلك فقد جعلت قيم الديمقراطية الليبيرالية تنتصر في العالم.

لا يمكن لسياسة بلد بهذا القدر من الاستثناء إلاّ أن تكون فريدة و يختلط تاريخها مع تاريخ القوة الأمريكية التي عرفت ظروفًا عكسية في بعض الأحيان، لكن أشكال مقاومتها الأساسية التي تكون بالتزامها في الشؤون الدولية. ففي هذا البحث سنتعرض لتحليل حوافز السياسة الخارجية الأمريكية بما يشملها من عوامل و أهداف و كذا أهم مقاومتها و استراتيجيتها للإرهاب الدولي.

المطلب الأوّل: محددات السياسة الخارجية الأمريكية

إنّ لكل بلد لها محددات تميزها عن دولة أخرى، فمثلاً أمريكا لها محددات تتحكم في علاقتها الخارجية و المتمثلة في الدين، القوة، الرأسمالية.

أوّلاً: الدين

إنّ القارئ لتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية منذ تأسيسها يمكنه أن يلاحظ إلى أي حد مثل الدين أساسًا أقيم عليه العالم الجديد أمريكا و لقد حمل المهاجرون الجدد. وأما اصطلاح تسميتهم الكالفينية بالأساس التي كانوا يحاولون تطبيقها في إنجلترا، ولكنّهم طردوا منها فراح يحدهم الأمل بإمكان العيش وفقًا لمبادئ الإصلاح الكاليفني على الأرض الجديدة[1].

– **الكالفينية** : كان لها رؤيتها الخاصة للعالم و للحياة و للإنسان فهي متصلة بالواقع الاجتماعي و رؤيته جدورها الاجتماعية و المعرفية بحكم نشأتها في سياق مجتمعي خاص، و هي لحظة تاريخية محددة و سياق أوروبي، فالانتقال من هذه الرؤية إلى العالم الجديد يتطلب قدرا من المواءمة.

– **فالولايات المتحدة الأمريكية** تمثل تعبيرًا مثاليًا لما يقوله علماء الاجتماع الديني بصفة خاصة على أنّ العقائد الدينية تعكس المجتمعات التي تهيمن عليها بقدر ما تعكسها هذه المجتمعات بدورها أيضًا.

[1] سمير مرقش،رسالة في الأصول البروتستانتية و السياسة الخارجية الأمريكية، ط 1،:مكتبة الشروق القاهرة ، 2001،ص ص، 5-6.

و عليه فالكالفينية تتناسب مع وضع العالم الجديد والاستجابة إلى حاجته و بحسب جان بيار فيسنوا أنّ "يولد المجتمع و الدين في آن واحد". لقد ذهب الكثير من الباحثين إلى أنّ المهاجرين الجدد البروتستانتية كانوا متأثرين باليهود، حيث أفرز هذا التأثير صيغة تعايش بين هذين الديانتين التي تمتد إلى حد الآن، و يعود هذا التأثير إلى رؤية المستوطنين الجدد للعام الجديد باعتباره "القدس الجديدة"[1].

و قد تحول التعاطف الوجداني الديني مع اليهود إلى ضغط سياسي لتحقيق الهدف الروحي السياسي المتمثل في إقامة وطن يهودي. فتم تأسيس العديد من المنظمات و الحركات البروتستانتية مثل: منظمة البعثة العبرية من أجل إسرائيل أسسها القس وليام بلاكيستون (1841-1935) و التي بقيت مستمرة في مهمتها إلى اليوم باسم جديد "الزمالة اليسوعية الأمريكية" و تعد من مرتكز الضغط الصهيوني المسيحي في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

و تؤمن الحركات البروتستانتية بأهمية الدعوة و تحقيق الهداية حيث ينتقل الإنسان حسبهم من دائرة الخطيئة إلى حالة الخلاص الدائم، و يطلقون عليها "الولادة من جديد" و قد وردت هذه العبارة في حملة كارتر سنة 1976 و في الكثير من الخطابات بوش الابن، كما يعتقدون بقرب نهاية العالم و أن الشرق الأوسط سيخوض حروبًا تمهيدا المعركة هومجدون بين إسرائيل و العرب و التي يجب أن تنتصر فيها إسرائيل ليسهل على المسيح بناء مملكة "الله" في فلسطين عند نزوله الثاني.

[1] سمير مرقش ، مرجع سبق ذكره، ص، 7.

[2] المكان نفسه.

ثانيًا: القوة

على الرغم من أنّ الفلاسفة و علماء الاجتماع و السياسيين و الاستراتيجيين العسكريين قد استفادوا من امتداد القدم في تناول مفهوم القوة، و اختلفوا في تعريفه، إلاّ{ أنّ تلك الاختلافات لم تكن جوهريًا بالقدر الكبير و قد ورد في القواميس تلك العلوم العديدة من التعريفات للقوة و منها :

- **علم الاجتماع:** القدرة على احدث أمر معين و تأثير الفرد أو الجماعة بطريقة ما على سلوك الآخرين.

- **علم السياسة** : يعتبر علماء السياسة أنّ معنى القوة هو المفهوم الرئيسي في علم السياسة و علوم الاجتماعية من جهة ومن جهة أخرى فإنّ السياسة ترتبط بشكل وثيق مع القوة، و قد أسفر علم السياسة عن ثلاث اتجاهات لتعريف القوة[1]:

- **الاتجاه الأوّل:** يعرف القوة بأنّها القدرة على التأثير في القيم، و هي القدرة على حمل الآخرين للتصرف بطريقة تخدم مصالحها.
- **الاتجاه الثاني:** القدرة على المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة في المجتمع.
- **الاتجاه الثالث:** أنّها التحكم و السيطرة المباشرة و الغير مباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على أوجه إثارة القضايا السياسية أو عملية توزيع القيم و ما يترتب عليها من مقدرة في تقرير أو تأثير في المواقف .

[1] كريم أبو حلاوة، سياسات القوة الذكية و دورها في العلاقات الدولية، دمشق، 2015، ص، 3.

نقصد بمفهوم القوة هنا استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للخيارات العسكرية كاختيارات أساسية في حسم القضايا الداخلية و الخارجية. و بالتالي تكون أقرب إلى مفاهيم القانون الدولي مثل العدوان و الجريمة المنظمة.

و مما يلاحظ في تاريخ الأمة الأمريكية أنّها استعملت كل وسائل الإكراه والعنف ضد المواطنين الأصليين من السكان اليهود، و لم يكتف المهاجرون الذين استقروا بالقارة الجديدة[1].

بالمناطق التي استوطنوها بل عمدوا على التوسيع و الاستيلاء على كل أراضي القارة، و يعود الفضل الكبير في هذه العملية إلى الأدوات العسكرية.

فالقوة العسكرية محور أساسي، التي تكون شاملة للدولة من حيث آليتها المثلى و تأثيرها في حسم الصراعات و تحقيق السياسة الخارجية، فأمريكا قد اعتمدت منذ بواكرها على هذه القوة و على الصراع لاستنزاف موارد العالم[2].

ففي مرحلة ما بعد الحرب الباردة كان منصبا على ضرورة تفعيل فكرة استخدام القوة العسكرية خارج البلاد، و تأكيد الحاجة المتزايدة إلى امتلاك قوة تعمل جنبا إلى جنب مع منظومة أسلحة تكنوا–معلومات متطورة يكون بمقدورها حماية قائمة طويلة من المصالح الأمريكية في مختلف أنحاء العالم، مثير إلى أنّ هذا التوجه وجد دعمًا قويًا من الأوساط الشعبية و الرسمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بشكل دفع امتلاك قوة جديدة تقوم على توظيف المباشر و غير المباشر المتردد للقوة العسكرية، و تمثلت هذه السياسة

[1] كريم أبو حلاوة، مرجع سبق ذكره، ص، 3.

[2] بشير عبد الفتاح، ملخص القوة العسكرية و حسم الصراعات الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، دار النشر العربي للدراسات الإنسانية، ع 6، 2008، ص، 13.

في إعلان الحرب على الإرهاب أو القاعدة و محاربة الحركات الإسلامية التي تواجه إسرائيل[1].

ثالثا: الرأسمالية

يفضل صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية الخيارات و البدائل التي تقدم أصحاب رؤوس الأموال، و تعزز تروهم في الخارج و هو ما يعني تغليب منطق الربح و الثروة و الذي يعتبر أصل الحركة الاجتماعية و السياسة للمغامرين الأوروبيين الأوائل الذين فروا من أوربا إلى العالم الجديد بحثًا عن الثراء.

فالسياسة الخارجية الأمريكية وضعت من أجل خلق نظام دولي تستطيع من خلاله الشركات الأمريكية أن تزدهر في عالم المجتمعات المفتوحة: أي مجتمعات مفتوحة أمام الاستثمارات التي تعمل على توسيع أسواق التصدير، و سهولة انتقال رؤوس الأموال وتعمل أيضًا على قيام شركات الأمريكية و الشركات المحلية التابعة لها[2].

[1] عبد القادر محمد الفهيمي، الفكر السياسي و الاستراتيجي، و.م.أ : ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع،عمان، 2009، ص، 5.

[2] شريف عادل منصف، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم ، جوان 2015، ص ص، 26-27.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

كانت الوجهة الأساسية التي اتجهت إليها إدارة إيزنهاور في السياسة الخارجية هي التي حددها المعتقد المتعصب لأوروبا و المناهض للشيوعية الذي كان يعتنقه الرئيس إيزنهاور و وزير خارجيته دالاس. و إنّ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية كلها تتمثل في توسيع عالمي للحرية الاقتصادية، الترويج للديمقراطية و حفظ السلام العالمي، وتأييد للأمم المتحدة التي تهيمن عليها الولايات المتحدة، و إنشاء ترتيبات الأمن الجماعي حيث كانت تندرج ضمن هذا التوجيه العام. فإذا ما حصل اختلاف ما فإنّ الرأي المناهض للشيوعية هو الذي كان يسود بوجه عام.

تتجلى هذه الوجهة السائدة عند النظر في الأهداف المعلنة لسياسة الإدارة بشأن الشرق الأوسط، بدافعين أساسيين هما:

1- الرغبة في حماية التموين الأساسي من النفط الحلفاء الولايات المتحدة في أوروبا.

2- الحاجة إلى تقليل التدخل السوفياتي في المنطقة إلى الحد الأدنى.

كان الاهتمام بنفط الشرق الأوسط جزءًا من حسابات الولايات المتحدة منذ أن بدأ التنقيب عن النفط في البحرين عام 1928[1].

و من أهداف التي حققتها السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية هي:

- الوجود العسكري في المنطقة لردع الأطراف المناوئة.

[1] ميخائيل سليمان، هشام أحمد و آخرون، فلسطين و السياسة الأمريكية من ويلسون كلينتون،ط1، دار النشر AAMG Press، بيروت، 1996، ص ص، 120-121.

- هيكل أمني إقليمي تقوم الولايات المتحدة بالدور الرئيسي فيه.
- المناورات المشتركة والعمل مع إسرائيل على منع انتشار الأسلحة النووية والكيمياوية.
- المحافظة على التفوق الثقافي التكنولوجي المتطور لإسرائيل.
- المحافظة على وجود عسكري أمريكي قوي في المنطقة.
- التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل[1].

[1] أحمد صدقي الدجاني، أحمد يوسف أحمد و آخرون، التحديات "الشرق أوسطّية" الجديدة و الوطن العربي،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص، 280.

المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

للسياسة الخارجية الأمريكية مؤسسات تساهم في صنع و إتخاذ القرارات تعتمد على صلاحيات خاصة تنشأ من تفاعل بين هذه المؤسسات.

المطلب الأول:مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية الرسمية

الولايات المتحدة الأمريكية هي الديمقراطية الغربية الوحيدة التي تطبق نظامًا رئاسيا بحتًا يقوم بأعمال الحكومة رئيس منتخب لمدة أربع سنوات بالاقتراع الشامل، و لا يستطيع حل البرلمان الكونغرس و لا الوزارة ليسوا إلا معاونين للرئيس دون صلاحيات خاصة و لا يشكلون جهازًا جماعيًا، أما الكونغرس الذي ينتخب مجلساه بالاقتراع الشامل، فلا يمكنه إرغام الوزراء و لا الرئيس نفسه على الاستقالة. ليس هناك أسئلة و لا استجواب و لا حجب ثقة، إنّ منظومة الأحزاب هي في الحقيقة ثنائية حزبية حيث يحتكر التمثيل حزبان كبيران و هما الحزب الجمهوري و الحزب الديمقراطي و لكل منهما كوادر ذو هيكلية محلية قوية و دعامة وطنية ضعيفة دون نظام تصويت في الكونغرس، هذا النظام السياسي يدوم منذ أكثر من 180 سنة إذ أنّه تأسس في دستور 1987 لكنه لم يتخذ إلا شيئًا فشيئًا شكله الحالي[1].

فلأمريكا سياسة خارجية تنشأ من تفاعل معقد بين عدد من الدوائر الحكومية تشمل الرئيس و وزارة خارجية، البنتاغون الكونغرس، مجلس الأمن القومي NCS و منذ الحرب

[1] موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري لأنظمة السياسة الكبرى، ترجمة جورج سعد بيروت، ص، 285.

العالمية الثانية انخفض مستوى تدخل الكونغرس بصورة عامة وارتفعت وتيرة تدخل الرئيس و مستشاريه المقربين، و مجلس الأمن القومي بصفة خاصة[1].

فالرئيس يقع في قمة الهرم في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية من المنظورين القانوني و السياسي غير أنّه يمسك بآلية اتخاذ عن طريق خيط دقيق، إذ لا يمكنه أن يقوم بعملية اتخاذ القرار في دولة ذات نفوذ عالمي مماثل لرجل واحد، فإذا راقبنا عدد الزوار الرسميين من خارج الولايات المتحدة اللذين يفدون على الرئيس أسبوعيًا، و تنوع قضاياهم و الروابط التي تربط دولهم بالولايات المتحدة، و إذا أدركنا حجم الانتشار العسكري الأمريكي في العالم و الذي يبلغ 700 قاعدة عسكرية و عدد القضايا التي تتدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية. و إذا اتبعنا عدد الإطلالات العامة التي يقوم بها أسبوعيًا، و عدد القضايا التي يتطرق لها في خطاباته نستنتج بشكل بديهي أنّ الرئيس يشكل الجزء الظاهر من إدارة ضخمة حيث يحتوي البيت الأبيض على عشرة آلاف مستشار هذا إلى جانب الوزارات الضخمة والمؤسسات الرسمية التابعة لها أو تلك الخاصة التي تعمل لصالحها بنيويًا تتوزع أعباء السياسة الخارجية الأمريكية بشكل رئيسي على أربعة مواقع رسمية قبل التطرق إليها يجب تعريف الكونغرس[2].

[1] جانيس ج. تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في شرق الأوسط، دور جماعات الضغط و المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، ترجمة حسان، ط1، دار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص، 6.

[2] هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بيم مدرستين المحافظية الجديدة و الواقعية، ط1، دار العربية للعلوم، بيروت، 2008م، ص، 36.

الكونغرس : بدا لنا واضحًا من خلال الدستور الأمريكي أن واضعي الدستور أرادوا أن تكون اليد العليا في عملية التشريع و إصدار القوانين و خصوصًا التشريعات الداخلية المنظمة للولايات المتحدة الأمريكية بيد الكونغرس من جهة وبين الرئيس من جهة أخرى[1].

فالكونغرس هو الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية ترجع تسميته إلى مؤتمر "فيلادلفيا عام 1878" الذي أطلق عليه الكونغرس الأوّل، و يتكون الكونغرس من مجلسين: مجلس النواب و مجلس الشيوخ. فالأول يمثل الشعب الأمريكي الثاني يمثل الولايات الداخلية في الاتحاد و يعود السبب الأساسي وراء تكوين السلطة التشريعية الكونغرس إلى الرغبة في تحقيق نوع من التوازن بين الدويلات الصغيرة و الكبيرة من ناحية، و إيجاد مظهر الدولة الواحدة من ناحية أخرى[2].

فعلى الرغم من أنّ الكونغرس منذ السبعينات كان له دورًا كبيرًا في صنع السياسة الخارجية الأمريكية إلاّ أنّه كانت تنقصه المبادرة الحقيقية لانتزاع السيطرة على السياسة الخارجية من البيت الأبيض، و هناك أسباب عدة وراء عجز الكونغرس على منافسة الرئاسة في إدارة الشؤون الخارجية تتضمن هذه الأسباب ما يأتي :

1. احتكار السلطة التنفيذية للمعلومات في مجال الاستخبارات و الدبلوماسية والدفاع و التجارة و غيرها.

[1] ياسين محمد الغيثاوي ، أنس أكرم محمد صبحي،صنع السياسي الأمريكي،مجلة مداد الآداب،ع 7 ،ص، 304 .

[2] حافظ علوات حمادي الدليمي، النظم السياسة في أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، دار وائل، عمان، 2001، ص ص، 258-259.

2. طريقة عمل الشؤون الخارجية، فالتجارة العالمية و تاريخ الدبلوماسية والشؤون الثقافية و التقنيات العسكرية تتطلب معرفة تخصصه و السلطة التنفيذية لديها الموارد لتوظيف الخبراء و الحصول على البيانات التقنية[1].

الصناع الرسميون و المواقع الرسمية الأربعة هي كالآتي:

1. الرئيس:

يحتل منصب الرئاسة في أذهان الكثير من الأمريكيين مركزا مرموقًا في النظام السياسي و إنّ عدد كبير من المواطنين لا يعرفون من يمثلهم في الكونغرس، لكنّهم بالتأكيد يعرفون من هو الرئيس و لديهم أراء حول كيفية أدائه في السلطة، ويسيطر الرئيس على الأخبار و يكون موضع رصد مكثف من كتب أعمدة الصحيفة و المؤرخين و المؤيدين و المعارضين في الكونغرس على حد سواء، والقائمين باستطلاعات الرأي العام، و قادة الدولة الأجنبية و غيرهم.

و سوف نحاول في هذا الى معرفة منصب الرئيس الأمريكي و أدواره حيث كانوا واضعي الدستور يعتقدون بأنّ الكونغرس هو المؤسسة صاحبة السطوة في الحكومة الأمريكية[2].

فالمادة الثانية من الدستور الأمريكي يتضمن وصفًا موجزًا للسلطات الرئاسية وأربعة فقرات قصيرة تحول الرئيس على التوالي إلى السلطة التنفيذية، و تقييم سيطرته على الشؤون الخارجية من خلال دوره كقائد في إطلاع الكونغرس بحالة الاتحاد والاهتمام بتنفيذ القوانين بأمانة، و تغطي إجراءات الاتهام التي من خلالها يمكن أن يعزل الرئيس

[1] هادي قبيسي، مرجع سبق ذكره، ص، 36.

[2] لاري إلويتر، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأرميكية، ترجمة جابر سعيد عوض، ط1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1996، ص ص، 173-174.

من السلطة. و حدد الدستور المادة الثانية الفقرة الأولى ثلاثة مؤهلات يجب أن تتوفر في الرئيس، فرئيس السلطة التنفيذية يجب أن يبلغ من العمر خمسة وثلاثين عامًا على الأقل و أن يكون مواطنًا أمريكيًا بالميلاد، مقيمًا بالولايات المتحدة لمدة أربعة عشر عامًا على الأقل و هو عقد القرار[1].

2. وزارة الخارجية:

و هي مؤسسة العلاقات و الجناح التنفيذي.

3. مجلس الأمن القومي:

هو مركز التخطيط الاستراتيجي و المشرف على المؤسسات الأمنية والاستخباراتية الخمسة عشر[2].

لقد كانت هنالك صراعات بين البيروقراطيات المختلفة التي تسيطر على الميدان الواسع للشؤون الخارجية، مثل الصراعات بين وزارة الخارجية و البنتاغون و وكالة المخابرات المركزية و مجلس الأمن، و بين البيت الأبيض غالبًا ما تستغل هذه الاختلافات استغلالاً سياسيًا، و من أمثلة كذلك على هذه الصراعات البيروقراطية، بين وزارة الخارجية و مجلس الأمن القومي (بالتحديد بين وليام روجرز و هنري كسنجر)، و في هذا الصدد يستحق الدور الحاسم بمجلس الأمن القومي دراسة دقيقة. ففي خلال الفترة القصيرة التي كان يشغل فيها الجنرال جورج مارشال منصب وزير الخارجية 1947-1949 في إدارة ترومان حدث تغيير في رسم السياسة الخارجية الأمريكية وتنفيذها و قد قال أحد المحللين "لقد لعب دور مارشال المهم في مواجهة الحرب الباردة، ففي

[1] المرجع نفسه، ص ص، 175-176.

[2] هادي قبيسي، مرجع سبق ذكره، ص، 4.

تموز/يوليو 1947 أدى قانون الأمن القومي إلى إنشاء هيئة جديدة مجلس الأمن القومي لتنسيق السياسة الخارجية العسكرية الخارجية لمصلحته، فقد اعترفت بهيمنة السلطات المدنية في تقرير السياسة الخارجية و أعطت أهمية للعوامل العسكرية و كان وزير الخارجية عضوًا في المجلس، كما أنّ المجلس الأمن القومي محاط ومطوقًا بالوزارات العسكرية و وزارة الدفاع و الجيش و البحرية و القوات الجوية، فقد انتزعوا حق السيطرة على السياسة الخارجية".

أصبح أقل بروزا و تفاوتت فعاليته لأنّ كل رئيس له استخدام طريقة مختلفة، أما في عهد "نيكسون كسنجر" تحول إلى منافس فعال للوزارة الخارجية[1].

4. وزارة الدفاع:

هي تملك القرار فيما يخص الانتشار العسكري العالمي و قد أخذ دور فاعلا لتخطيط للسياسة الخارجية و بالتالي في اتخاذ القرار، إلا و هو مركز الأبحاث و الدراسات التي تمثله:

– قوى الضغط و مجموعات المصالح و اتجاهات التفكير التي تمارس دورها وتأثيرها من خلال الأفكار التي تطرحها و تعرض للرأي العام و للديبلوماسية ومختلف الجهات المعنية بالقرار و يزيد في تأثيرها المنهجيات العلمية التي تعتمدها و الرجال الذين يسيرونها و يكونون عادة من الدبلوماسيين أو الضباط الكبار المتقاعدين إلى جانب الأكاديميين و المتخصصين.

[1] غسان سلامة خيرية قاسمية و آخرون، السياسة الأمركية و العرب، طبعة جديدة، موثقة و منقحة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د ت ن ،ص ص، 52–53.

تعدد الجهات المؤثرة في قرار السياسة الخارجية، يحتم وجود معادلات توازن قوى فيما بينها، و تضم موازين القوى في هذه الساحة معايير متعددة من قبل العلاقات الخاصة بين الرئيس و مسؤولي المؤسسات الرسمية، العلاقة بين قوى الضغط ومجموعات المصالح المؤثرة و بين مختلف المسؤولين بالإضافة إلى العوامل الشخصية و الفردية فحين كان "كيسنجر" في قيادة مجلس الأمن القومي في الدور الأولى من حكم نيكسون جرى تهميش لوزارة الخارجية بفعل تأثير كيسنجر على الرئيس. أمّا حين كان كولن باول في وزارة الخارجية في بدايات الدورة الأولى من رئاسة بوش الابن جرى تهميشه نظرًا لعدم ارتباطه بلوبي المحافظين الجدد الذي كان القوى الضاغطة المؤثرة على الرئيس آنذاك....

و ثمة شواهد عديدة تظهر التنافس الدائم بين المؤسسات المعنية باتخاذ القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة[1].

[1] هادي قبسي ،مرجع سبق ذكره ،ص،4.

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية (جماعات الضاغطة والأحزاب، الرأي العام، وسائل الإعلام، المركب الصناعي العسكري)

1-الجماعات الضاغطة:

جاء الحديث عن جماعات المصالح في النظام السياسي الأمريكي في العديد من الدراسات التي تناولت نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، و ذلك باعتبار أنّ جماعات المصالح تعد من أهم الفاعلين في النظم السياسية و خاصة النظام السياسي الأمريكي. قد تعددت الكتابات في هذا الصدد و منها دراسة Sergio Ginapri and Laura بعنوان "دور جماعات المصالح المنظمة في صنع السياسة"، و دراسة Richard Davis بعنوان "شبكة السياسات" : أثر المصالح على النظام السياسي الأمريكي. The Web of Politiques : the intertexte impact of the American.[1]

عند دراسة جماعات المصالح في الولايات المتحدة تبين لنا أنّه منذ أربعينيات القرن الماضي شهدت الولايات المتحدة الأمريكية نموًا كبيرًا في عدد جماعات المصالح، هذا النمو ازداد في تسارع خلال ستينات القرن الماضي. و ازداد عدد المواطنين الذين انضموا لمجموعات المصالح لاسيما مجموعة قضية واحدة، و زاد عدد جماعات المصالح بحيث افتتحت لها مكاتب و مقرات في العاصمة واشنطن و هناك عدد من العوامل التي ساعدت على نمو مجموعة الضغط في الولايات و نذكر منها:

أ-طبيعة البلد المتجانس على مختلف الأصعدة.

[1] رشا إبراهيم غريب، دور الجماعات المؤيدة لإسرائيل في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط (1990-2008)، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير، ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،القاهرة، د ت ن،ص ص، 8-9.

ب- المبادئ الدستورية : مثل حرية التعبير و الحق في تقديم التماس إلى الحكومة و مبدأ الفصل بين السلطات كلها عوامل هامة ساعدت على تكاثر مجموعات المصالح في الولايات المتحدة.

ج- النظام الفيدرالي: من العوامل الهامة التي ساعدت في نمو و انتشار مجموعات المصالح إذ سمح بالسعي للتأثير على السياسة الحكومية على مستويين: مستوى الدولة الاتحادية و مستوى الدولة المحلية على سبيل المثال غرفة التجارة الأمريكية.

ومن عوامل نمو و انتشار مجموعات الضغط في الولايات المتحدة العوامل الثقافية و الإيديولوجية، فالقيم الأمريكية قيم فردية و البحث عن السعادة مثلا : تحفز الفرد الامريكي على القيام بإنشاء مجموعات الضغط و الانخراط في مجموعات الضغط قائمة بالفعل بهدف تمثيل مصالحه و التعبير عن رغباته لدى الأجهزة الحكومية لجعل هذه الأجهزة أكثر اهتمامًا و عناية بخدمة تلك المصالح و القضايا.

2-الأحزاب السياسية:

من المعروف أنّ الأحزاب هي قنوات للتعبير بمعنى أنّ الأحزاب تنتمي أوّلاً وقبل كل شيء إلى أدوات و وسائل التمثيل، إنّها أداة أو هيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتعبير عن مطالب اجتماعية محددة[1].

1 أسامة الغزالي حرب،الأحزاب السياسية في العالم الثالث.الكويت ،سلسللة كتب ثقافية شهرية،يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآدب،.يناير 1978 .ص، 14.

تراجع الأحزاب السياسية كانت تراجع دور الأحزاب السياسية تطورًا هامًا في السياسة الأمريكية و وظيفة أي حزب سياسي في نظام ديمقراطي هو هيكلة و تسهيل المشاركة الجماعية الحزب يختزل عدد الرغبات و حجم المطالب المختلفة التي يطرحها المواطنون على النظام السياسي في شكل سياسات و برامج عامة لتسهيل قابليتها للإدارة و المعالجة من طرف الحكام، و التي يدرجها الحزب في جداول أعماله و برامجه السياسية و الاجتماعية في الولايات المتحدة، تميز النظام الحزبي ببنية جامدة نسبيًا حتى أربعينيات القرن الماضي، تقليديًا مثل الحزب الديمقراطي، الحزب الجمهوري.

- **الحزب الديمقراطي:** المواطنون الأقل ثراء بصفة عامة قدموا الدعم للبرامج الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين أوضاع الفقراء و محدودي الدخل.
- **الحزب الجمهوري** : قد حضي بتأييد طبقة الأثرياء و رجال الأعمال والمزارعين و بحلول نهاية أربعينيات القرن الماضي تزعزعت هذه البنية ولم يعد الحزبان يواكبان التغيرات الاجتماعية الحاصلة في المجتمع الأمريكي و بالتالي عجزا عن تلبية مطالب المواطنين تحقيق رغباتهم لأسباب عدة منها[1] :

1. ارتفاع حجم المشاكل و القضايا الاجتماعية التي دفعت عنها جماعات
2. الضغط مما صعب من مهمة الأحزاب.

[1] عمار بوجلال .مقياس نظم السياسة المقارنة،جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية كلية أصول الدين ،قسم الدعوة و الإعلام و الاتصال، د ت ن،ص، 60.

أصبحت مجموعات الضغط أقل استعدادا لتقديم تنازلات بشأن القضايا التي تتبناها و تدافع عنها، و أصبحت أكثر استعداد للتعامل مباشرة مع أعضاء الكونغرس الأمريكي.

3-ظهور طبقة وسطى ثرية مهتمة بالمشاركة السياسية، و أمام عجز الحزبان الرئيسيان عن مواكبة التحولات و عدم قدرتهما استيعاب "عقلية الطلب جماعات الضغط[1].

3- الرأي العام

يعرف " ليونارد دوب" الرأي العام هو اتجاهات الناس نحو قضية ما، عندما يكون هؤلاء الناس أعضاء في الجماعة الاجتماعية نفسها.

و يعرفه كذلك "آرثر كورنه وسر" على أنّه الآراء و الأحاسيس الآتية في مجتمع معين و في زمان خاص، في ما يتعلق باي موضوع ذي أهمية للمجتمع.

أمّا "برنارد هينسي" الرأي العام هو الاعتقادات المعقدة المعبر عنها من طرف عدد معتبر

[1] عمار بو جلال، مرجع سبق ذكره، ص، 61.

من الأشخاص عن موضوع ذي أهمية عامة[1].

لقد لعب الرأي العام الأمريكي دورًا مهمًا في ردع إدارة الرئيس كلينتون عن شن هجومات عسكرية على العراق في منتصف عام 1998 و حاولت إدارة كلينتون إدارة الأزمة مع العراق و تحضير المجتمع الامريكي لضربة عسكرية موجهة لبغداد.

يعتبر الرأي العام في الولايات المتحدة كذلك عاملاً مهمًا بالنسبة لصناعة السياسة الخارجية الأمريكية سواء فيما يتعلق بالانتخابات التي ستفرز صناع القرار ومتخذيه، أو فيما يتعلق بالحروب السابقة التي خاضتها الولايات المتحدة في الفيتنام و أفغانستان

غيرها، و قد تقلص هذا الدور فيما بعد أحداث 11 سبتمبر و ما تلاها من غزو أفغانستان و الحرب على العراق كما ذكرنا حيث شهدت رأيًا عامًا كبيرًا في الولايات المتحدة باستمرار بقاء القوات الأمريكية في العراق و الذي لم تلقي له الإدارة الأمريكية الكثير من الاهتمام[2].

4- وسائل الإعلام:

لقد تطورت وسائل الإعلام بشكل مذهل جعلها تتحول من مجرد ناقل للأخبار والمعلومات إلى مؤثر قوي و متحكم في توجيه الرأي العام، فوظيفة الإعلام لم تعد تقتصر على متابعة و التغطية و النقل و التحليل، بل تعدت ذلك إلى المساهمة الفعالة في صناعة القرارات الهامة و المصيرية على المستوى الدولي، فقد تحولت الفضائيات و الصحف اليومية و شبكات المعلومات و التكنولوجية الحديثة إلى مؤثر قوي و فاعل

[1] عبد الرحمن غازي، دراسات في نظرية الاتصال نحو فكر إعلامي متميز، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص، 52.

[2] فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ و من يصنعها؟ ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص، 127-128.

حقيقي في العلاقات بين دول و اقطار العالم، و بما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية و من يدور في فلكها من الدول الغربية كانت و لا زالت المتحكم الأكبر في تدفق المعلومات و المحتكر الأساسي للتكنولوجيا الحديثة فوسائل الاعلام لها دور في تحريض و توجيه الرأي العام[1].

فلإعلام الأمريكي فلسفته بالتعامل مع القضايا المختلفة الخارجية و الدولية منها لخدمة القضايا الداخلية و المواطن الأمريكي.

إنّ تأثير وسائل الإعلام في السياسة الخارجية الامريكية يتم بإبراز بعض الجوانب المهمة في علاقات أمريكا الخارجية، و تصميم الأسرار التي يسير بها المسؤولون الأمريكيون، و تحليلها و تحديد أبعادها بما ينسجم مع مصالح الإدارة الأمريكية، فضلاً عن دورها في توجيه الرأي العام للتعاطف مع قضايا محددة وأهداف دول خليفة للولايات المتحدة، و دورها في إعادة صياغة الرأي العام بصورة مستمرة[2].

5-المؤسسات العسكرية "مؤسسة راند الأمريكي":

تعتبر مؤسسة راند مؤسسة أو مجموعة باحثين يقومون بإصدار الدراسات و البحوث حول قضايا معينة، و تمويلهم في الغالب الحكومات أو مؤسسات تجارية و رجال أعمال. مؤسسة راند هي إحدى المؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية تأسست عام 1949م بعد الحرب العالمية الثانية اشتق اسمها من اختصار كلمتي "الأبحاث و التطور" ينحصر اهتمامها في قضايا الأمن و الدفاع، إذ تعد مؤسسة راند من أكثر

[1] حموش عبد الرزاق، العلاقات العربية الأمريكية في وسائل الإعلام خلال مرحلة الثورات العربية الأخيرة، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ع 11، جوان 2013، ص، 65.

[2] سلامة فاروق الزغبي، فلسفة الإعلام الأمريكية و الشبكات الفضائية، جامعة جدار الأردن، ع8، 2010، ص، 127.

المؤسسات عراقة من بين المؤسسات البحثية التي تهتم بالشؤون الخارجية و الدفاع و علاقة تلك الشؤون أو القضايا بوجه عام باستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية و العسكرية، و تعد العقل المفكر لوزارة الدفاع الأمريكي حيث تعتمد الوزارة على المؤسسة هي إعداد الدراسات الخاصة بالأسلحة الأمريكية[1].

أمّا تأثير مؤسسة راند في السياسة الخارجية الأمريكية تعد مراكز البحثية Think Tant بصورة عامة من أبرز سمات المجتمع المدني والسياسي الأمريكي كما لها تأثير مباشر و غير مباشر على صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، سواء على المستوى الداخلي و الخارجي، فإنّ دور تلك المراكز في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية يرجع إلى عاملين :

1. طابع اللامركزية في النظام السياسي الأمريكي الذي يتيح الفرصة و القنوات الشرعية للمشاركة في صنع و تطبيق السياسة الخارجية بطرق مباشرة و غير مباشرة.
2. انخراط الولايات المتحدة الأمريكية لفاعل رئيسي في العلاقات الدولية إن ما يميز المراكز الأمريكية عن غيرها هو تأثير الهائل في مجال السياسة الخارجية الأمريكية، فمؤسسة راند منذ نشوئها عملت على مساعدة المصالح الأمنية الأمريكية في عصر النووي[2].

[1] ـــــــــــــ، رانده علوات حسين، مؤسسة راند الأمريكية و دورها في السياسة الخارجية الأمريكية، د ت ن،ص،6.

[2] المرجع نفسه،ص، 7.

المبحث الثالث: مجريات أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب على الإرهاب

لقد خلفت أحداث سبتمبر تحديا كبيرا للو.م.أ و لأمنها القومي ولذلك لابد من مراجعة هذه السياسة التي أثبتت فشلها، مما أدى إلى زيادة عدد التدخلات الأمريكية في شؤون الدول.

المطلب الأوّل: مجريات أحداث 11 سبتمبر 2001

دخل التاريخ الأمريكي خلال دقائق معدودة من الزمن منعطفًا جديدًا في الصباح الباكر من الحادي عشر سبتمبر 2001 بعد أن تعرضت رموز أمريكا السياسية والعسكرية و الاقتصادية لهجوم انتحاري خاطف أسفر عن التدمير الكامل لمركز التجارة العالمي في نيويورك المكون من برجين عملاقين، بالإضافة إلى تدمير الجانب الشمالي الغربي من البنتاغون معقل وزارة الدفاع الأمريكية. و أهم ما أطاح به الحدث، ذلك اليقين الراسخ في وجدان الشعب الأمريكي و حكومته و مؤسساته السياسية بأن أمريكا خلف مياه المحيط الواسع و في حماية قوتها العسكرية الأسطورية آمنة بعيدة عن مشاكل العالم و مخاطره، و وسط ذهول الصدمة التي انتشرت أمواجها من موقع الحدث إلى داخل الولايات المتحدة ثم إلى أرجاء المعمورة خارجها، انبعثت تساؤلات كثيرة نبحث عن إجابات وسط الركام و الدخان المتصاعد إلى عنان السماء، و رغم أنّ قائمة التساؤلات كانت طويلة إلا أنّ عددا قليلاً سبق الجميع يبحث عن وصف مناسب لما حدث و دلالاته الأمريكية و الدولية، و عن كيفية نجاح مجموعة صغيرة من البشر في القيام بتلك المهمة المعقدة ضد معاقل أمريكية من المفترض أنّها حصينة و تحت حماية كاملة[1]. بدأ الهجوم في صباح يوم الثلاثاء (الثلاثاء الأسود) 11سبتمبر 2001 ففي 08:47 صباحًا أقلعت

[1] نبيل ديب، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر قسم العلوم السياسية، جوان، 2006، ص، 102.

رحلة " أمريكان ايرلاينز" الرحلة ذات الرقم 11.بوينغ 767 من مدينة بوسطن، متجهة الى لوس أنجلس فاندفعت في البرج الشمالي من مركز التجارة العالمية في نيويورك[1].

و في الساعة 09:03 صباحًا، أقلعت طائرة "يونايتد إيرلاينز" و إنّ الرحلة رقم 175، بوينغ 767 من بوسطن إلى لوس أنجلوس فاندفعت في البرج الجنوبي من المركز.

و في الساعة 09:38 صباحًا، أقلعت طائرة "أمريكان إيرلاينز" ذات الرحلة رقم 77، بوينغ 757 من مطار واشنطن الدولي في دالاس، و كانت متجهة إلى لوس أنجلوس، فاندفعت في الحائط الغربي من البنتاغون.

و في الساعة 10:03 صباحًا أقلعت طائرة "يونايتند إيرلاينز" ذات الرحلة رقم 93، بوينغ 757 من نيويورك متجهة إلى سان فرانسيسكو قد تحطمت قرب بيتسبرغ[2].

و نتيجة لذلك تحطمت معالم أبراج مركز التجارة العالمي المتكون من طابق و قد تعرضت وزارة الدفاع الأمريكية لأضرار جسيمة انهيار الكامل للبرجين اللذين يصل ارتفاعهما على التوالي 417 و 415 متر مقسمين إلى طوابق. كان وصف المراقبين المبكر للحدث بأنّه "بيرل هاربر" أخر بداية لوقعه في مصاف الأعمال العسكرية الخاضعة الكبرى و عدم الاكتفاء بالنظر إليه على أنّه مجرد عملية خطف عادية لطائرات المدنية. و مع توالي الكشف عن التفاصيل بدت عملية الهجوم المذهلة عملا رفيقًا من أعمال القوات الخاصة ذات التخطيط المحكم و الإعداد المتأني[3].

[1] أنور مسعود ،كشف المستر عن أحداث الحادي عشر من ديسمبر، ترجمة:إبراهيم الطيب عبد الله موسى،2009، ص، 8.

[2] المرجع نفسه، ص، 9.

[3] نبيل ديب، مرجع سبق ذكره، ص، 104.

- **جدول1: كرونولوجيا الأحداث الهامة في يوم 11 سبتمبر 2001[1].**

الساعة	الحدث
08:45	اصطدام طائرة أمريكان ايرلاينيز رقم 11بالبرج الشمالي بمركز التجارة العالمي في نيويورك.
09:03	اصطدام طائرة يونيتد ايرلانيز رحلة رقم 175 بالبرج الجنوبي بمركز التجارة العالمي في نيويورك.
09:30	الرئيس بوش يعلم بحدوث الهجوم لأول مرة أثناء وجوده في مدرسة الأطفال بساراسونا بولاية فلوريدا.
09:40	إغلاق كل المطارات لأول مرة في التاريخ الأمريكي.
09:43	تعرضت مبنى البنتاغون للهجوم.
09:45	إخلاء البيت الأبيض.
10:05	انهيار البرج الجنوبي لمركز التجارة العالمي.
10:10	سقوط طائرة رابعة مختطفة في سلوفانيا.
10:13	إخلاء مبنى الأمم المتحدة.
10:28	انهيار البرج الشمالي بمركز التجارة العالمية.
10:45	إخلاء كل مكاتب الحكومة الفيدرالية.
10:54	إخلاء أماكن البعثات الدبلوماسية الاسرائلية في أمريكا.
16:30	رحيل رئيس بوش من قاعدة أوفرت في نبراسا التي طار إليها من فلوريدا.
17:20	انهيار مبنى ثالث في مركز التجارة العالمي.
18:54	عودة الرئيس بوش إلى البيت الأبيض.
20:30	الرئيس بوش يوجه خطاب إلى الأمة الأمريكية.

[1] نبيل ديب، مرجع سبق ذكره، ص، 106.

فقد أدى هذا إلى الخسائر المادية و كذا البشرية، فكل هذا رابطته بالظاهرة الإرهاب و أنّها أعمال إرهابية مستهدفة يجب محاربتها و مقاومتها.

فقد ترتب على أحداث 11 من سبتمبر 2001 نتائج مذهلة. و التي أعطت الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة المحافظين الجدد ضوءًا أخضرًا لصياغة مبدأ جديد لمواجهة عالم ما بعد الحرب الباردة، فبدأت بإطلاق سياسة خارجية جديدة تمثلت في إعلانها حربًا عالميًا على الإرهاب، و هذا ما جاء على لسان رئيسها جورج بوش الابن وبالتالي جعل الإرهاب مرتكزًا أساسيًا في صنع السياسة الخارجية الأمريكية[1].

فقد أعطت هذه الأحداث الفرصة التاريخية لتوجيه غضب أمريكا إلى حرب شاملة تدمر أعدائهم الذين يحتقرونهم المتمثلين في دول العربية و الإسلامية "الشريرة و المارقة" و داعمة الإرهاب.

ففي الثاني عشر من سبتمبر 2001 قدمت مجلة وولت ستريت جورنال قائمة محددة و معدة مسبقًا بالمستهدفين، و دعمت إلى هجمات جوية و صاروخية أمريكية صاعقة على معسكرات الإرهابيين في سوريا، السودان و ربما في أجزاء من مصر، مع العلم أنّه لم تكمن لأية دولة من هذه الدول التي ذكرها بيل بينت علاقة بما حدث في الحادي عشر من أيلول[2].

[1] وئام محمود سليمان النجار، التوظيف السياسي في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001–2008)، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر – غزة، فلسطين، 1433هـ/2012م، ص، 18.

[2] خلف محمد الجر، ابعاد الاستهداف الأمريكي للعرب في الفكر السياسي، د ت ن، ص، 26.

المطلب الثاني: الحرب على الإرهاب

انتشر الإرهاب في وقتنا الحاضر في كل أرجاء الدنيا و تعالت النداءات إلى ضرورة التصدي له، و تحديد مفهومه، و توضيح أشكاله و صوره، و حرجت هذه المشكلة في المؤتمرات و الندوات و الحلقات الدراسية للبحث بها، لكن الآراء والمواقف بصددها جاءت مختلفة من حيث الوجهة التي ينظر منها الإرهاب، فهو أداة أو وسيلة بطولية عند البعض وإجرامية مدانة عند البعض الآخر و من هنا صار من الصعب الوصول إلى تعريف الإرهاب و تحديد مفهومه.

كما جاء في الموسوعة البريطانية أنّ الإرهاب هو الاستخدام المنظم للرعب أو العنف ضد الحكومات و الجمهور و الأشخاص لتحقيق هدف سياسي[1].

الإرهاب هو استخدام أو تهديد باستخدام عنف غير مشروع يتسبب في حالة من الخوف أو الرعب بقصد تحقيق تأثير أو السيطرة على فرد أو مجموعة من الأفراد أو حتى المجتمع بأسره وصولاً إلى هدف معين يسعى الفاعل الفرد أو الجماعة الإرهابية إلى تحقيقه" كما أنّ العمل الإرهابي يتكون من عناصر رئيسية لابد من توفرها مثل : استخدام أو تهديد باستخدام العنف على وجه غير مشروع أو غير مألوف يقوم به فرد أو دولة ذاتها، فهو يهدف إلى خلق حالة من الرعب و الفزع و يبين رسالة ما و يخلف تأثير نفسي معين، والإرهاب أحد مظاهر العنف الاجتماعي و عليه فهو ظاهرة مركبة و متعددة الأبعاد، يختلط فيها العنصر النفسي بالعناصر الاجتماعية، المادية، الثقافية، السياسية والتاريخية[2].

[1] وائل محمود الكلوب، مرجع سبق ذكره، ص ص، 26-27.

[2] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الإرهاب و محاربته في العالم المعاصر، د ت ن، ص ص، 13–14.

كما قد عرفه الدكتور صباح كرم شعبان الإرهاب: بأنّه العمليات العنيفة المنسقة المادية و المعنوية التي تحوي نوعًا من القهر بغية تحقيق غاية معينة.

و عرفه الدكتور أدونيس العكرة بأنّه : منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاها و بواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رايه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة، أو من أجل تغييرها أو تدميرها[1].

فالإرهاب له أنواع منها: الإرهاب الفردي و الإرهاب الدولي، فهذا الأخير يعرف بأنّه تلك الأفعال أو الأعمال التي تعرض للخطر أرواحًا بشرية قد تؤدي إلى تهديد الحريات الأساسية وانتهاك كرامة الإنسان و تصف الإرهاب بأنّه بلاء إجرامي.

فالإرهاب هو الإرهاب و الدولة تبقى هي الدولة مع التطور القانوني الذي سجل في السنوات الأخيرة سواء بمسألة التدخل الإنساني و بمسألة حقوق الإنسان و تحصين القيم الإنسانية الأساسية بوصفها معيار الحكومات الشرعية و مورد رئيس للحكم الرشيد، فالإطار القانوني هدفه هو إرساء التزام بدور القانون لتحقيق الأمن و السلم الدوليين و محاربة الإرهاب.

فالإرهاب الدولي في الفقه: هو كل اعتداء على الأرواح و الممتلكات العامة والخاصة، مخالف لأحكام القانون الدولي، و عليه يعد الفعل الإرهابي دوليًا و جريمة، سواء قام به فردًا أو جماعة أو دولة[2].

[1] هيثم عبد السلام محمد، مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005، ص، 26.

[2] عصام فاعور ملكاوي، التعاون الدولي و أثره في مكافحة الإرهاب، واقع الإرهاب الدولي، كلية التدريب قسم البرامج التدريبية، الرياض، 2013، ص ص، 3-4.

و لهذا فإنّ كل الدول تسعى لمكافحة كيانها و لحفاظ على سيادتها من هذه الظاهرة بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أصبح الحرب على الإرهاب أحد أهداف سياستها الخارجية، فهو مفهوم غامضً تمّ استخدامه بطرق مختلفة و بأجندات سياسية تخدم مصالح معينة، إلاّ أنّ أحداث 11 سبتمبر 2001، أعطت المفهوم بعد آخر، بشير إلى تلك الحملات السياسية والاقتصادية و الإعلامية و العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد دول و أفرادا وجماعات، التي ترى في سلوكها تهديدًا لمصالحها، وقد أصبحت عنوانًا بارزًا أو محددًا أساسيًا لسياستها الخارجية خاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط.

و عليه فإنّ اعتماد سياسة الحرب على الإرهاب من طرف الإدارة الأمريكية بقيادة بوش الابن تم عرضها بطريقة مهمة و غير واضحة، فعادة الحرب تكون بين أطراف معلومة و ظاهرة تستخدم القوة العسكرية، أما الإرهاب فهو ظاهرة تنمو وتتطور في أي مجتمع كلّما توفرت أسبابها و دوافعها بمعنى أنّ الإرهاب ليس لديه دين و لا مذهبا أو جنسية أو إيديولوجية، و عليه بعد مرور ثمانية سنوات من انتهاء عهدة بوش الابن و اعتماده الحرب على الإرهاب كأولوية للسياسة الخارجية الأمريكية يمكن تقييم و مراجعة الحرب الأمريكية ضد الإرهاب خلال الفترة الممتدة 2000–2008، و ذلك بطرح التساؤل : هل استفادت الإدارة الأمريكية من دروس حربها ضد الإرهاب؟[1].

إنّ هذه الظاهرة أدت سياسة الخارجية الأمريكية بإعلانها عن استراتيجية أمنية دولية للولايات المتحدة في عام 2002، اشتملت هذه الاستراتيجية على عدد من الأهداف

[1] بن صغير عبد العظيم، معضلات الحرب الأمريكية على الإرهاب خلال حكم الرئيس جورج بوش الابن 2000–2008، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، ع 15، ص، 422.

و المبادئ و كان أهمها العمل على هزيمة الإرهاب العالمي و السعي لتطوير التعاون و بين مراكز القوى في العالم، و إعادة تهيئة مؤسسات الأمن القومي الأمريكي[1].

و من أهم الأهداف الرئيسية للأمن القومي الأمريكي، و التي نصت عليه الوثيقة الاستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية 2002، هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية، و ذلك من خلال تأمين الاستقرار في الأقاليم الرئيسية في العالم، التي تقيم الولايات المتحدة الأمريكية علاقات تجارية معها، أو تستورد منها السلع الحرجة مثل النفط و الغاز الطبيعي، و تتطلب الرفاهية أيضًا الحفاظ على قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التنمية الدولية و المؤسسات المالية و التجارية.

إنّ الولايات المتحدة تسعى لوضع استراتيجية جديدة تتمثل في تغيير الوضع القائم واستبداله بنظام دولي جديد، تتمكن فيه من تحقيق مصالحها و المتمثلة في الأهداف التالية :

1. تدفق النفط في شرايين الاقتصاد الغربي العالمي دون ضغط أو مساومة من أي طرف.
2. أن تنعم الدولة الغربية بالأمن بحيث تبقى وثيرة النمو في الاقتصاد الغربي مرتفعة و الوظائف مأمونة للعالمين في مختلف المؤسسات الإنتاجية والخدماتية في الدولة الغربية.

[1] محمد أحمد أبو غنيم، دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين، رسالة ماجستير أكاديمية الإدارة و السياسة، غزة : جامعة الأقصى، 2013، ص، 58.

3. فرض النظام الغربي على بقية الأمم لأنّ فيه تحقيق السلام و الأمن على الكرة الأرضية و ذلك تمكين الغرب بقيادة الولايات المتحدة من بسط نفوذه على باقي شعوب العالم[1].

[1] نور الدين حشود، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد الى الهيمنة 1990–2012. قسم العلوم السياسية بجامعة مرباح ورقلة (الجزائر) ع 9، جوان 2013، ص، 387.

وبما نخرج به كحوصلة مما سبق أن السياسة الخارجية الأمريكية هي نتاج لمجموعة خبرة تراكمية وقرارات مستمرة وتنافس قوي بين مؤسسات النظام المختلفة التي تشترك في صنع السياسي، والتي يجمعها هدف واحد مشترك وهو المصالح القومية العليا للبلاد كما أن السياسة الخارجية الأمريكية مبادئ ومحددات تتمثل في الدين، القوة، الاقتصاد، وتقوم السياسة الخارجية الأمريكية على جملة من الأهداف رسمت مسبقا للحفاظ على مصلحتها الخاصة من أجل رسم تلك السياسة.

فقد تناولنا في هذا الفصل مجريات أحداث 11 سبتمبر 2001 على السياسة الخارجية الأمريكية إستكمالا لهذا الفصل عدت مكافحة الإرهاب محدد رئيسي ومن أهم الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها.

تمهـيـد:

ما حدث في اليوم الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 كان نقطة تحول كبيرة وقد أعطى قوة هائلـة للمشروع الأمريكي الذي لا يريد أن يسمح بظهور أية قوة أخرى منافسة في العالم، سهلت هذه الأحداث مهمة السيطرة على أفغانستان وما يستتبعها من سيطرة نفطية، نفوذ وإقامة قواعد عسكرية كما سهلت عملية غزو العراق والسيطرة على نفطه وثرواته مما أدى بالجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية إلى التقارب والعمل معا للقضاء على الإرهاب مما خلف مواقف و أفعال جزائرية مؤيدة ومعارضة وإقامة تحديات ومبادرات بالرغم من العراقيل التي واجهت الدولـة الجزائريـة.

المبحث الأول: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر

تميزت فترة القرن الواحد والعشرين بأنها فترة غير عادية حيث شهدت جملة من التغيرات والتحولات الجذرية التي مست كل من العالم العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة في شتى المجالات سواء سياسية أمنية أو اقتصادية اجتماعية، مما خلق بعض النتائج سلبية كانت أو ايجابية.

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية والأمنية

1_ إصلاحات سياسية و انتخابات تعددية كثيرة كان لها تداعيات لإزالة تلقي بضلالها على القمع الجزائري[1].

2_ تكثيف الزيارات للمسؤولين الأمريكيين إلى الجزائر ومناقشة العديد من القضايا المتعلقة بالتنسيق السياسي، الأمني لمكافحة الإرهاب، حقوق الإنسان والديمقراطية.

3_ ترقية التعامل الأمريكي الجزائري في مجال الأمني فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

4_ موافقة الجزائر على مشاركة في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب.

[1] مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام الجزائري (1988_2008)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2009_2010، ص، 14.

5_ تبادل المعلومات الاستخبارية، فقد أسست الجزائر معرفة عميقة بالشبكات الإسلامية الإرهابية في جميع أنحاء العالم، ذلك كجزء من الإستراتيجية الوطنية.[1]

6_ تنظيم الانتخابات مثل: الجزائر التي تسارعت فيها العملية الديمقراطية لكنها تعثرت بعد إجهاض المسار الديمقراطي وهناك نظما سياسية تأخر فيها التحول الديمقراطي إلى ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، شكلت مطالب الإصلاح السياسي الأمريكي والأوروبي ضغطا عليها.

7_ إن التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبح بغرض نفسه استجابة لضغوطات العولمة وضرورات انتقال تلك النظم نحو النموذج الديمقراطي الغربي كأداة للاندماج في النسق الدولي.

8_ فشل النظم السياسية في تلبية الحاجات الاقتصادية، والاجتماعية نحو البحث عن مخرج من الأزمات بالاتجاه نحو تحول ديمقراطي محدود، كإجراء وقائي لتحقيق حراك اجتماعي من جهة ومواجهة المعارضة السياسية والإسلامية التي اتسعت قاعدتها الجماهرية.

9_ فقدان النخب السياسية الحاكمة للشرعية في ظل أزمة التنظيم السياسي الواحد، اهتزاز مرجعياتها التقليدية وغياب قادتها الكاريزمية.[2]

[1] شريف عادل منصف، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كلية الحقوق والعلوم السياسية، خميس مليانة، الجزائر، جوان، 2015، ص ص، 101_102.

[2] مصطفى بلعور، مرجع سبق ذكره، ص، 359.

10_ فشل حركة مجتمع السلم في انتخابات 2002 حيث تراجعت بشكل ملحوظ و خسرت الحركة ما يقارب نصف عدد المقاعد التي حققتها في تشريعات 1947 و أرجع محفوظ نحناح أسباب الفشل إلى ثلاثة أنواع ذاتية، محليته، دولية و الدولية تمثلت في تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 وما صاحبها من تخويف عالمي من كل ماله علاقة بالإسلام وتعميم هذا التخويف حتى على المعتدلين والوسطين.

11_ عدم التسامح مع الغرب وثقافته من قبل الإسلاميين.[1]

12_ بروز الخلافات الطائفية المذهبية، المنازعات القبلية، قضايا الأقليات العرقية، ارتباط المعارضة بأحداث خارجية وظهور الجماعات المتشددة.[2]

الانعكاسات السياسية (مشروع الشرق الأوسط الكبير):

إن سياسية مشروع الشرق الأوسط نحو العالم العربي هي نتاج للسياسية الداخلية الأمريكية ولمصالحها الحيوية في العالم أولا وبجهود اللوبي الصهيوني ثانيا، فلا أحد ينكر أن إسرائيل وأصدقائها في الولايات المتحدة يمارسون نفوذا هائلا في صناعة السياسية الأمريكية تجاه المنطقة العربية[3]، كما أن الضغوطات والأفكار الإستراتيجية التي يروج لها

[1] محمد سليماني، مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة، نموذج حركة حمس الجزائرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، وهران، 2012_2013، ص ص، 94_107.

[2] نوردين حشود، العلاقات الجزائرية الأمريكية (1992_2004)، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسنطينة، 2005، ص، 22.

[3] مجيد كامل حمزة، العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وآفاقها المستقبلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع 36، ص، 126.

اللوبي الصهيوني من خلال مراكز الأبحاث والدراسات تقود إلى الحروب والمواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية و البلدان العربية الإسلامية في توتر العلاقات الأمريكية العربية بشكل خاص مع الرأي العام العربي والإسلامي، لأنها تهدف إلى إشعال الحروب الاستباقية على العرب والمسلمين تحت شعار مكافحة الإرهاب[1]، حيث ظهر أن الهدف الأساسي من الحرب و الاستيلاء على النفط العراقي، القضاء على الدولة القومية، الحزب القومي، مسح الهوية القومية للعراق، رسم خريطة جديدة له وللمنطقة العربية أسوأ بكثير من خريطة "سايكس بيكو"، تصفية قضية فلسطين، إنجاح المشروع الصهيوني في الوطن العربي وتوطين الفلسطينيين في جنوب العراق تحت ستار خلق التوازن بين الطائفتين الكبيرتين لتحقيق نظام شرق أوسطي جديد، وإقامة اتحاد عراقي أردني إسرائيلي فلسطيني، سوق شرق أوسطية بقيادة إسرائيل وتمويل مشاريع الشرق الأوسطية من الأموال المتبقية من نفط العراق.[2]

حيث طبقت الإدارة الأمريكية الحرب الاستباقية لغزو العراق وتدميرها، لكن نرى أن الرئيس الأمريكي بوش زعم أن الهدف من الحرب الاستباقية على العراق هو تدمير أسلحة الدمار الشامل والقضاء على الإرهاب[3] .

[1] حسين غازي، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،د ت ن، ص، 56.

[2] المرجع نفسه، ص، 96.

[3] المرجع نفسه، ص، 97.

ب_ الانعكاسـات الأمنيــة:

1_ تعرض الجزائر لتفجيرات إرهابية سنة 2007 التي ضربت العاصمة الجزائر وتعتبر هذه الجماعة الإرهابية محلية (الجماعة السلفية لدعوة القتال) هي جماعة دولية تعمل بالتنسيق مع القاعدة، مما يصعب على الجزائر العمل بمفردها وأظهر أهمية أكبر لضرب إيديولوجية تنظيم القاعدة، إذ أرادت الجزائر القضاء على الظاهرة الإرهابية من جذورها[1].

2_ اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات أمنية استثنائية ضد 14 دولة، من بينهما الجزائر واعتبارها خطرا على الأمن الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك نظرا لإخضاع رعاياها لإجراءات تفتيش خاصة عند الدخول والخروج من مطاراتها[2].

3_ تحفظ الولايات المتحدة الأمريكية من تزويد الجزائر ببعض الأسلحة، المعدات العسكرية المتطورة على غرار أجهزة الرؤية الليلية.

4_ التعاون الأمني يشمل تبادل المعلومات، التدريب وتنمية الموارد البشريـة.

5_ توقيع اتفاقية التعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.[3]

---

[1] مريم براهيمي، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيرها على المنطقة المغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة ،2011 ، 2012، ص ، 15.

[2] ———، الخبر يومية جزائرية مستقلة ، د ت ن ، ص، 1.

[3] مريم براهيمي، المرجع نفسه، ص، 169.

6_ ادعاء العديد من الدول الأوروبية، على رأسها فرنسا أن دول الجنوب الحوض تشكل تهديد للأمن المتوسطي بدليل أن بعض الدول الضفة الجنوبية، كالجزائر مثلا على وشك إنتاج قنبلة نووية عربية وتحدثت وسائل الإعلام الفرنسية عن القنبلة الإسلامية الجزائرية رابطة إياها بالحركة الإسلامية في الجزائر[1].

7_ الفجوة الكبيرة التي تفصلها الولايات المتحدة الأمريكية عن غيرها من القوى الكبرى الأخرى من حيث القوة العسكرية، القوة التكنولوجية العسكرية التي تقدمها القوى الأخرى.[2]

8_ اختلاف الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية في بعض القضايا، مما يؤثر على التعاون فمثلا: فيما يخص السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، قد أدان الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" استخدام القوة ضد العراق ودعا إلى سحب القوات الأمنية منها وامتنعت الجزائر عن التصويت في الأمم المتحدة على قرار مجلس الأمن الداعي لانسحاب سوريا من الأراضي اللبنانية و انتقاد الجزائر للعمليات التي قام بها الجيش الإسرائيلي على حماس في قطاع غزة.

9_ شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية تؤثرا منذ سنة 2007 مع قدوم الرئيس السابق "نيكولاي سركوزي" إلى الحكم حيث أثيرت العديد من القضايا من بينها مقتل الرعية الفرنسي سنة 1996 وذلك محاولة لتشويه المؤسسة العسكرية الجزائرية.

---

[1] خير الدين العايب، البعد الأمين في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي العربي، د ت ن، ص، 21.

2 علي حسن حيدر، رؤية مستقبلية لتحولات القطبية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع43، د ت ن، ص، 10.

10_ قررت السلطة الفرنسية في سنة 2010 وضع الجزائر في قائمة الدول التي يعتبر مواطنوها مصدر للتهديد الأمن الفرنسي.

11_ الاستفادة من الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب ورفع مستوى جيوش المنطقة[1].

12_ التعاون الأمني الجزائري بتطوير مبادرات التعاون حيث عينت الولايات المتحدة الأمريكية مساعد الأمني مقيم في كل الجزائر والبحرين ومصر والعراق...الخ. وإدخالها ضمن برنامج الأمريكي للتعليم والتدريب العسكري والتي استفادت منها الدول المغاربية وذلك فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب[2].

13_ النزاعات الاثنية في منطقة الساحل الإفريقي بما يعرف بأزمة الطوارق[3].

14_ خلق بيئة جديدة لتكريس الأمن الوطني على حساب حقوق الإنسان على حد تعبير كل من "جورج وليامز" و"بن غولدر"[4].

---

[1]. مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره ، ص ، 184.

[2]. المرجع نفسه ، ص ، 119.

[3] بومدين العربي، المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص ، 2.

[4]. المكان نفسه.

المطلب الثانـي: الانعكاسـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة

أ_ الانعكاسـات الاقتصاديـــة:

1_ شهدت فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 جملة من التذبذبات في أسعار النفط مرورا بالأزمة العالمية لسنة 2008 التي تعتبر أشد أزمة مر بها العالم.

2_ اختلافات بين المسؤولين والخبراء حول ارتفاع وانخفاض في أسعار النفط و انعكاساتها على التوازن الاقتصاد الكلي في الجزائر.[1]

3_ زيادة في الأسعار و احتمال تأخر وصولها ما يتطلب زيادة المخزون، يتبعه زيادة تكاليف الإنتاج الصناعي.

4_ انخفاض تدفق رؤوس الأموال نظرا للمشكلات التي تعاني منها الأسواق الماليـة.

5_ انخفاض أسعار السلع الأولية بما فيها البترول والأزمة المالية 2008.

6_ التأثير سلبا على معدلات النمو،وخاصة في الدول النامية.

7_ انخفاض حركة التجارة العالمية نظرا لزيادة تكلفتها بارتفاع رسوم التأمين و تأخير نقل البضائع نتيجة تشديد الإجراءات الأمنية في المطارات والموانئ.[2]

[1] سالم بوغرارة، السياسية التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي خلال الفترة من (2000_2011)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، ورقلـة، 2013، ص، 22.

[2] حفيظة العلمي، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كلية الحقوق والعلوم السياسية، خميس مليانة، 2005_2016، ص، 24.

8_ المصاريف العسكرية وتأثيرها على الدول المغاربية، منها الجزائر حيث زادت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير من مساعدتها للجزائر إلى ما يقارب 121,000 دولار لتشمل إلى 2,89 مليون دولار سنة 2008 ومن هنا ستعرض جدول توضيحي للمصاريف العسكرية الجزائرية من الفترة الممتدة ما بين (2000_2009) مقدرة بمليون دولار.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	3,727	3,852	3,644	2,530	3,159	3,206	3,362	3,539	5,382	5,406

يوضح الجدول عجز الميزانية العامة للجزائر خلال السنوات الأخيرة مع انخفاض أسعار البترول و وصلت نسبة العجز إلى ما يقدر بـ 20% سنة 2009[1].

9_ ضعف التجارة وذلك نتيجة للاعتماد على الخارج، يرجع ذلك الاختلال الهيكلي في الاقتصاديات تخلف القاعدة 7 الإنتاجية والاعتماد على تصدير الخامات واستيراد الآلات والمعدات والسلع المصنفة.

10_ شارع وتيرة العولمة الاقتصادية، انهيار الإنفاق الاستهلاكي، تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتزايد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة.[2]

[1] مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص، 122.

[2] نزار مؤيد جزان، محاضرات في الأمن القومي، د ت ن، ص، 55.

11_ سوء توجيه الاستثمارات، سوء تخصيص الموارد الاقتصادية و خلل في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع.[1]

ب_ الانـعكاسـات الاجتماعيـة:

1. فرض احترام حقوق المرأة، حرية التعبير، حرية الصحافة، إدخال الليبرالية في التعليم، التدخل في قضايا إسلامية دينية كالزكاة وقوانين في الشريعة مثل: (تطبيق حدود في السرقة والزنا).
2. تغيير مفهوم الجهاد في الإســـلام[2].
3. الفقر ومشكلة تأمين الغذاء، انتشار الأمراض و الأوبئة، وعدم القدرة على مواجهة الكوارث والتلوث البيئي ومشكلة تأمين المصادر المائيـة.
4. انتشار الجريمة والمخدرات.
5. الفساد ويرجع ذلك إلى غياب الحوكمـــة[3].
6. إن التدخل الإنساني عرف تغيرات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وهذا ما نجده من ارتباط احترام حقوق الإنسان واحترام الحق في العيش[4].
7. تفاقــم مشكلـة البطالـــة.

---

[1] نور الدين حشود، مرجع سبق ذكره، ص، 22.

[2] وائل محمد الكلوب، مرجع سبق ذكره، ص، 94.

[3] نور الدين حشود، المرجع نفسه، ص، 225.

[4] ـــــــــ، الأمن الإنساني، د ت ن، ص، 495.

8. قطيعة الجذرية مع ثقافة الغرب ونظمه وقيمه من قبل الإسلامي انطلاقا من موقف إيديولوجي، كما يقول المفكر المغربي "عابد الجابري"، ذلك من أجل تأكيد الذات والدفاع عنها خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 والصراع مع إسرائيل في الحرب الثقافية والسياسية.[1]

9. غياب التنمية البشرية، انخفاض المستوى المعيشي، حالات الفقر والحرمان المادي والمعنوي.[2]

10. ارتفاع الهجرة الغير شرعية من سنة 2001 إلى 2004، (من 4273 إلى 6217).[3]

محمد سليماني، مرجع سبق ذكره ،ص، 94.

[2] بومدين العربي، مرجع سبق ذكره ، ص، 15.

[3] رشيد ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال الأمن الإنساني،كلية الحقوق و العلوم السياسية، بسكرة ،2011-2012، ص، 29.

المبحث الثاني: العراقيل والتحديات التي تواجهها الجزائر وأمريكية في الحرب على الإرهاب

إن زيادة حد النزاعات وتصاعدها أصبحت تستقطب أنظار القوي الدولية الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية فبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، شكلت الحرب على الإرهاب أهم محور التعاون الأمني الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت العنوان الشامل لسياستها الوطنية إجراءات جديدة تضمنت الحرب الوقائية والتدخل الإنساني، ومواجهة الأخطار الناجمة عن الدول الفاشلة.

فالجزائر بتجربتها مدة عقد من الزمن اعتبرت الجماعات الإرهابية وأساليب عملها، وتمكنت من محاصرتها والحد من قوة نشاطها، أصبحت خبرتها مطلوبة لدى العوامل العربية للتمكن من مكافحة الظاهرة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما دفعها إلى الشروع في إبرام تعاون أمني في مكافحة الإرهاب ما قبل التطرق إلى هذا يجب علينا معرفة العلاقة الترابطية بين البلدين الجزائر وأمريكة وأهم مجالات التقارب التعاوني بينهما.[1]

[1] حكيم غريب، التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان، منتدى فكرة: www.waching lonmstitate.org.

المطلب الأول: التعاون الإمريكـي الجزائـــري

كانت جمهورية الأمريكية بالأمس عبارة عن مجموعة من المستعمرات تناضل من أجل حريتها، وأصبحت اليوم دولـة ذات أطماع في السيطرة البحرية ومنافسا تجاريا يحسب حسابه، هذا ما جعلها واقع يفرض على أغلبية المجتمعات الإقليمية وخاصة دول العالم العربي، حيث سعت إلى تطوير علاقاتها الخارجية مع معظم دول العالم وخاصة الجزائر.

فقد توثقت العلاقات الجزائر الأمريكية منذ نشأتها بفعل العديد من العوامل، والتي بدورها ساهمت بشكل إيجابي وفعال في تمتين العلاقات الثنائية، والتي تمثلت فيما يلي:[1]

1_ التعاون الاقتصادي بين البلدين في محاربة الإرهاب نسجت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الجزائري والامريكي منذ الاستقلال وخاصة في مجال الطاقة والمحروقات، وتدعمت مع مبادرة إيرستان ميادين أخرى، حيث عرفت هذه العلاقة 30 عقدا تجاريا من قبل كبار الشركات الأمريكية، وهناك استثمارات كبيرة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ويتمثل هذا البعد في تصوير التعاون الاقتصادي والتجاري، الذي وصل إلى توقيع إتفاقية التجارة الحرة بين أمريكة والمملكة المغربية، والشراكة التجارية مع تونس والجزائر والتعاون الطاقوي والتجاري مع ليبيا، غير أنّا الميزان التجاري يميل لصالح الأمريكيين نتيجة

[1] فائز بن الشيخ وزبيدة خنوس، العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012_2013)، ص، 3.

[2] نسيمة مسالي، التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي وإستراتيجة مواجهتها (رسالة مقدمة لنيل شهادة الليسانس، فرع علاقات دولية قسنطينة، 2009م)، ص، 176.

الفارق الكبير في أسعار المواد الأولية القادمة من المغرب العربي، مقابل أسعار المواد المصنعة، باهضة القيمة.[1]

ومن هنا يمكن الإشارة إلى تطوير مستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين حيث يسعي كل منهما لحماية مصالحه الاقتصادية، الجزائر من خلال دعم الأمن والاستقرار في المنطقة لجذب الاستثمار الأجنبي وحماية منشئاتها الحيوية من هجوم الأرهابين، والولايات المتحدة الأمريكية من خلال تأمين مصالحها الاقتصادية والطاقوية في الجزائر ومنطقة الساحل وخليج غينيا.

ومن أسباب ودوافع التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب كما ذكرنا سابقا البعد الاقتصادي أو الدافع الاقتصادي، الذي يرتكز على نقطة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، حيث تجمع البلدين مجموعة من المصالح الاقتصادية الحيوية التي يعملان على تحقيقها وحمايتها.[2]

[1] عصام بن الشيخ، السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الرابعة علاقات دولية قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2010، ص، 97.

[2] مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص، 134.

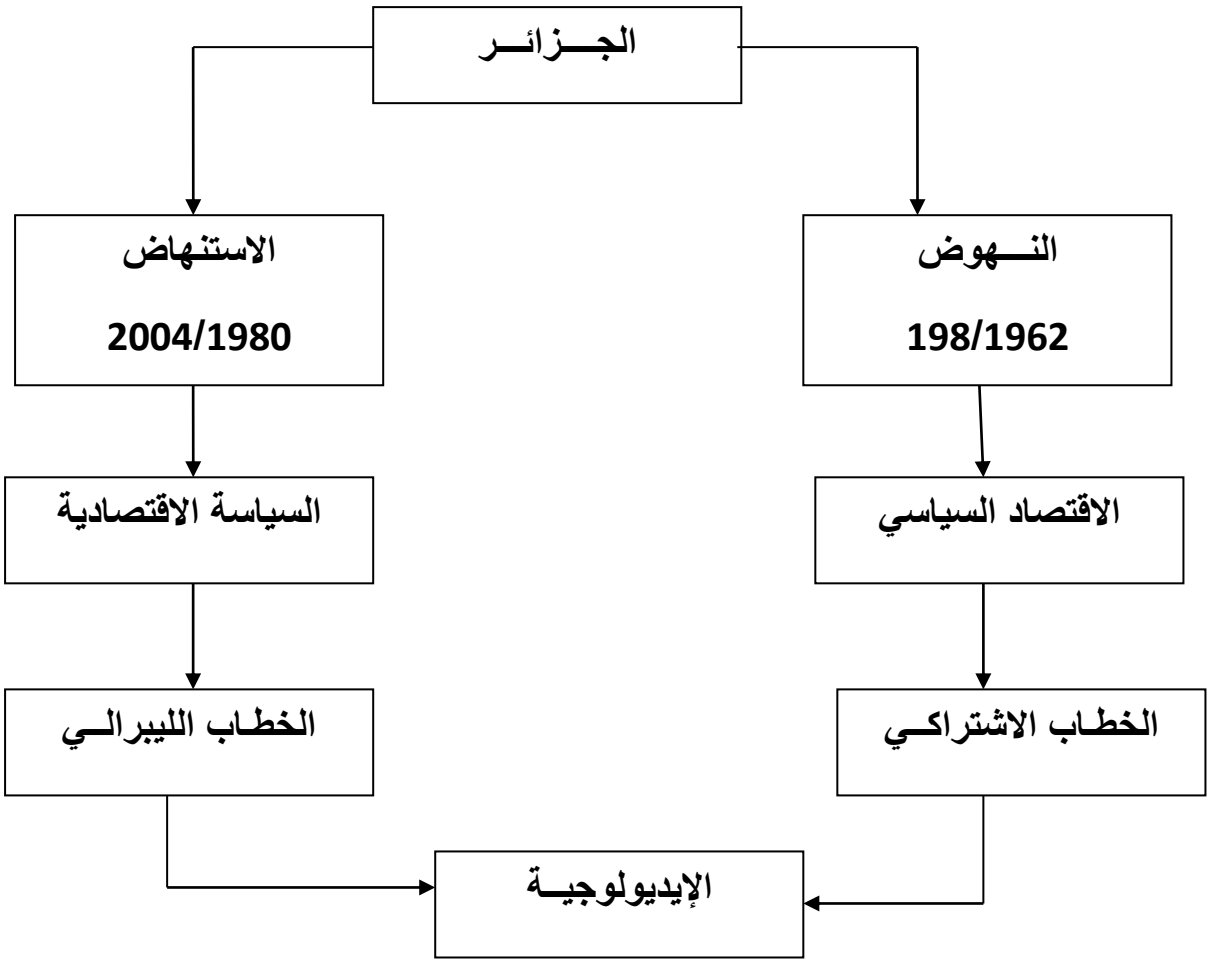

الشكل رقم 1: مخطط مسار عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر 2004/1992.[1]

ففي التعاون الاقتصادي الجزائري الأمريكي يرعي الباحث الجزائري الدكتور سالم برقوق أن التعاون الطاقوي مع الولايات المتحدة الأمريكية قد تعزز بمجئ الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة للحكم سنة 1999، وبعد تخلي ليبيا عن برنامج للتسلح النووي سنة 2003، وتسوية الخلاف حول قضية لوكاربي، واعتبر برقوق أن الأمن الطاقوي الأمريكي يستند إلى مبدأ كارنر حول جعل الطاقة كإحدى أهم أحداث السياسية الخارجية الأمريكية

[1] حشود نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص، 55.

تجاه إفريقيا مثل أن يرتبط بالأمن الأمريكي الشامل وكانت واشنطن تأمل في انفتاح جزائري وليبي كلي في مجال الطاقة الأحفورية لزيادة نفوذها نتيجة التنافس الدولي على ثروات البلدين خصوصا الصين والاتحاد الأوروبي.

غير أن الجزائر شهدت سنة 2005 تراجعا عن المشروع الذي أنهيت مهامه في التعديل الوزاري الأخير، وكان ينوي من خلاله خصخصة شركة سوناطراك البترولية الجزائرية وفتح السوق النفطية أمام التنافس الاقتصادي والاشتراكية على الصعيد العالمي، من زيادة النفوذ الاقتصادية في المجال الطاقوي أكثر مما هو متاح الأن من استثمارات بحسب ما تقتضيه القوانين الليبية والجزائرية لإستثمار.[1]

2_ التعاون السياسي والأمني في محاربة الارهاب:

يعتبر التعاون في مكافحة الإرهاب نقطة اتفاق شديدة الأهمية من المنظار الأمريكي لقياس درجة الدول المغاربية مع واشنطن التي تدرك أن التكامل أدوار الدول في مكافحة الإرهاب يساهم في تحقيق أهداف السياسة الأمنية للولايات المتحدة من خلال تقاسم المهام وتشارك الأدوار مع الدول المغاربية وهنا يرى الباحث الجزائري سالم برقوق أن التعاون الجزائري في مكافحة الإرهاب، على سبيل المثال الحصر عمل على تحسين صورة الجزائر

[1] عصام بن الشيخ، الحرب على الإرهاب، العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة قاصدي مرباح وقلة الجزائر، مركز الدراسات الصحراوية:

http://arelimtenatine.org

من المنظور الامريكي والأوروبي، لقد أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001م ثقة أكبر للاقتراح الجزائر خلق إجماع دولي حول ضرورة مكافحة الإرهاب.[1]

ظهر الاهتمام بالدور الجزائري في محاربة الإرهاب مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر حيث بدأت العديد من الدول بالإهتمام بالخبرة الجزائرية في هذا الإطار، وسرعان ما اعتبرت خبرة رائدة يجب الاستفادة منها، وعليه بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتماد على التعاون الأمني مع الجزائر، بالاستفادة من خبرتها المعلوماتية اللازمة لمكافحة الشبكات الإرهابية في العالم.[2]

خلال 2001 إلتقى الرئيسان عبد العزيز بوتفليقة وجورج بوش مرتين وهو ما يعبر عن رغبة حقيقية في التعاون والتنسيق بين البلدين في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة، وبين الزيارتين وقعت أحداث 11 سبتمبر التي قلبت الموازين وخلطت الأوراق، وجعلت الجمهوريين يعيدون ترتيب أولوياتهم وخيارتهم الإستراتيجية، فبعدما كان الأمن أحد خيارات الإستراتيجية الأمريكية، أصبحت 11 سبتمبر 2001 الخيار الوحيد والأمثل، فقد عاد الهاجس الأمني بقوة لدى صناع القرار الأمريكيين.[3]

---

[1] فائز بن الشيخ، رفيدة خنوس، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] محند برقوق، التعاون الامني الجزائري الامريكي والحرب على الإرهاب، بيروت مركز كارنجي للشرق الأوسط، 2009، ص، 120.

[3] الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:
http://www.elmouradia.dz/arabe/president actives.htm.

2_ البعد العسكري (التعاون العسكري بين الجزائر وأمريكا في محاربة الإرهاب):

برنامج أمني وعسكري جزائري أمريـكي:

تطوير التعاون العسكري والتكنولوجي وطلبات توريد الأسلحة الأمريكية للجزائر، واشنطن تسعى للتوصيل إلى اتفاق تسليح ونقل أحداث التقنيات للجيش الجزائري رغم أهمية العلاقات الاقتصادية، وحجم الاستثمارات الأمريكية في الجزائر فإن الجوانب الأمنية تشكل منذ قرابة العقد من الزمن حجز الزاوية وأساس التعاون بين الجزائر وواشنطن بالنظر إلى العديد من الاعتبارات الإستراتيجية المرتبطة بالحرب الدولية على الإرهاب التي تتزعمها أمريكا، وضمان الاستقرار في الصفة الجنوبية للمتوسط والمغرب العربي وصولا منطقة الساحل الإفريقي التي تنام على ثروة هائلة من اليورانيوم.

يعتبر التعاون والتنسيق الأمني بين الجزائر وأمريكا أهم نقاط التعاون لمكافحة الإرهاب، وخاصة في مجال التعاون العسكري وشبع عسكري.[1]

أ_ التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على المستوى العسكري:

في نوفمبر 2001 التقى الرئيس الأمريكي السابق جورج ديليو بوش بالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لمناقشة التعاون بين البلدين في الحرب على الإرهاب،[2] وثم وضع الجماعة السلفية للدعوة والقتال ضمن قائمة الجماعات الإرهابية سنة 2002، عانت الجزائر

[1] عبد الرحيم باريخ في وجدية، يوم 24_10_2012:
www.maghress.com

[2] مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 164_165.

خلال فترة الارهابية من عزلة دولية، إنكست على العلاقات العسكرية، ويعتبر دخولها في الحوار المتوسطي في سنة 2000، ينكلق من ثلاث مبادئ بالنسبة لسياستها الخارجية فيما يتعلق بالدفاع والأمن الأقليمي والتقارب بين الشعوب دول المنطقة، قامت الجزائر بمناورات عسكرية مشتركة مع قوات حلف الناتو، حيث قال قائد قوات يواسن كوبست البحرية الأمريكية أن الجزائر شريك إستثنائي بالنسبة للولايات المتحدة في حربها الشاملة على الإرهاب.

المطلب الثـاني: عراقيل وتحديات التي تواجهها البلدين

أولا: عراقيـل

بعد التعرض لمجالات التعاون الجزائري الأمريكي بالتفصيل، لنلقي نظرة على الجهة المعاكسة والمتعلقة بمعوقات وعراقيل التي تواجه البلدين، لا شك أن هناك عقبات في طريق هذا التعاون، ما يشكل تحديا حقيقيا أمام الطرفين ولتسهيل دراسة هذه العقبات فقد تم تقسيمها إلى نقاط كالتالي:

أ_ القضية الفلسطينية وتقارب الأمريكي الإسرائيلي:

إن علاقة أمريكية بإسرائيل هي علاقة قدمية تعود إلى فترة قديمة منذ قيام دولة إسرائيل ومنذ تأسيس الحركة الصهيونية، عقدت مؤتمرات عدة في الولايات المتحدة ومنها مؤتمرات هامة ولكن طبعا بتداعي فورا إلى الذهن إعتراف أمريكا بإسرائيل على اتخاذ قرار الجمعية العامة المتحدة بإنشائها بقرار التقسيم ثم حال الإعلان عنها والعلاقات دوما الودية

تجاه إسرائيل كدولة مع وجود،احتضان من الطبقات الوسطى والمتفقة في الولايات المتحدة الأمريكية الصهيونية على الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة طيلة الفترة، ولكن العلاقات الإستراتيجية الجدية بين الولايات المتحدة وإسرائيل بمعنى تاريخ العلاقة كعلاقة استراتيجية واقتصادية عميقة وحتى علاقة ثقافية.[1]

ظلت العلاقة الوثيقة بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة ثابتة ومتميزة لما يزيد على الثلاث عقود ونصف العقد، وما زال الكيان الصهيوني يتلقى 3 مليارات دولار كل سنة من دون معارضة من أحد في الكونغرس بما في ذلك الليبراليون الذين يبادلون المساعدات عادة بالتحسين في حقوق الإنسان والديمقراطية.[2]

وتشارك الدول الغربية جميعها الولايات المتحدة في دعمها لبقاء الكيان الصهيوني وأمنة، لكنها لا تمد بالسلاح ولا تواثق على بقائه في الأراضي العربي التي احتلها عام 1967.

إن الولايات المتحدة الأمريكية قد شاركت في إقامة دولة يهودية في فلسطين عمليا، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالصمت وغمض النظر عن عمليات تهريب السلاح إلى اليهود في فلسطين، وتجنيد المقاتلين والضباط الأمريكين في حقوق المنظمات الصهيونية، على الرغم من مخالفة ذلك للقوانين الدولية والأمريكية، في حين كانت تتشدد في خطر

[1] عزمي بشارة، طبيعة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، 8_4_2010
www.algazeera.net

[2] فايز بن الشيخ، رفيدة خنوس، مرجع سبق ذكره، ص ،54.

السلاح على الجيوش العربية، وكان الهدف من وراء ذلك خلق كيان صهيوني، ليصبح قاعدة أمريكية في الشرق الأوسط.[1]

تعتبر القضية الفلسطينية أكثر القضايا التي يوجد بشأنها خلاف بين الجزائر وواشنطن، حيث نجد أن الانحياز الأمريكي لصالح إسرائيل كان علينا في حين تهميش الطرف الفلسطيني، فالجزائر بصفتها دولة عربية وتربطها علاقات مع فلسطين، فهي تدعم حق الشعب الفلسطين في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وهو الشيء الذي يرفضه الإسرائيليون بدعم من الولايات المتحدة.[2]

ب_ وضعية حقوق الإنسان في الجزائر:

في الوقت الذي عرفت فيه الجزائر أوضاعا استثنائية وعلى كل المستويات بعد العشرية السوداء وشعور المؤسسات الرسمية للحكم انتشر العمل الإرهابي مما أسفر عنه انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان إلا أن هذه القضية عرفت تحسنا كبير خلال السنوات الأخيرة، وهذا يرجع تعزز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي دعا المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان لزيارة الجزائر.[3]

---

[1] عبد الحكيم عامر محمود، الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائلية 1948_1982، الجامعة الإسلامية بغزة عمادة للدراسات العليا، كلية الآداب قسم التاريخ والآثار، قدمت لنيل درجة الماجستير، 2011، ص، 48.

[2] ـــــ،جريدة الخبر، العدد 304، 06_11_2014 د ت ن، ص، 15.

[3] لخضر بوحرود، المنظمات الدولية غير الحكومية ومسألة حقوق الإنسان في الجزائر 1992، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002، ص، 100.

ومن بين هذه المنظمات الصليب الأحمر، منظمة العفو الدولية الفديرالية الدولية لحقوق الإنسان، فقد تحركت منظمة العفو الدولية في إطار انشغالات بإنتهاكات حقوق الإنسان في الجزائر، بمجموعة من الآليات، على رأسها العمل الإعلامي الذي كان يعد إلى تحسين الرأي العام دوليا ومحليا.

أما في سنة 2013 الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في الجزائر أن الحكومة الجزائر كما ترى بأنها تمارس نوعا من التضييق في مجال لحقوق الإنسان وخاصة على الصحافيين والأحزاب، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تستعمل مسألة حقوق الإنسان في الجزائر مجرد وسيلة كورقة لضمان مصالحها.[1]

التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائـر:

يتناول هذا المطلب المنافسة الدولية من جانب كل من الاتحاد الأوروبي بزعامة فرنسا والصين، باعتبارها أحد التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة.

[1] محمد سليم، الحكومة نصنع الصحافة من الوصول إلى المعلومات الشروق اليومي، العدد 3992، أفريل 2013، ص، 3.

أولا: العلاقات الفرنسيـة_الجزائـر:

أ_ النفوذ الفرنسي في الجزائـر:

للحديث عن العلاقات الفرنسية_الجزائرية ومدى تغلغل النفوذ الفرنسي في مؤسسات الدولة الجزائرية، فلا بد من الحديث عن أطوارها المختلفة من المواجهة إلى التعايش إلى التنسيق والتعاون الكامل، مع الاشارة إلى الروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية والمصالح الجيوسياسية التي تدفع إلى الاهتمام بمسار العلاقات الجزائرية الفرنسية، وهل هي علاقات صحية مبنية على الاعتماد المتبادل أم أنها علاقات تبعية بين المركز والأطراف.[1]

كما أنه ترسخ النفوذ الفرنسي في الجزائر إلى ثلاث عوام هيكلية:

_ الامتداد التاريخي للمصالح الفرنسية في الجزائر والمغرب العربي، والتي ترجع جذورها إلى القرن التاسع عشر، وهو ما يفسر بقاء فرنسا كشريك قوي للمنطقة.

_ النخب السياسية والاقتصادية الماسكة بزمان السلطة والثروة في المغرب، هي نخب ولادات قوية لفرنسا.

_ تركز سلطة فرنسا في المنطقة على التبعية الثقافية واللغوية، فما زالت اللغة الفرنسية مهمة في التعليم والإدارة وسائل مرافق الإنتاج.

---

[1]. ـــــــ، الرائد، يومية الاخبارية وطنية، محددات النفوذ الفرنسي الجزائري، 17_12_2013.

إن هذه العوامل الهيكلية سوف تعمل على إضعاف سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإسقاط تأثير فرنسا في الجزائر[1].

ب_ العلاقات الأوروبية_الجزائرية:

دخلت الجزائر في علاقات مع الطرف الأوروبي، بأشكال وأنماط متعددة كان لها موقع ضمن المجموعة الإفريقية تحت لواء منظمة الوحدة الأفريقية الاتحاد الإفريقي لاحقا، أي أنها أبرمت اتفاقيات دولية ضمت مجموعة جهوية، مع مجموعة دولية أخرى وتشمل هذه المجموعة الدول الإفريقية.

يختلف حال الجزائر عن حال مثيلاتها من الدول الإفريقية في علاقتها مع الجانب الأوروبي، حيث أنها استأثرت بنظام قانوني فردي مكنها من بنوء مكانة متميزة في الضفة الجنوبية، عكس العلاقة التي تربط الجانب الأوروبي بالدول الإفريقية الأخرى التي تشبه عقود الإذعان المدنية[2].

تهدف الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر إلى تحقيق أهداف التالية:

_ توفير إطار للحوار السياسي الأطراف يهدف تدعيم العلاقات فيها بينهم في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك.

_ تشجيع المبادلات البشرية وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية.

---

[1] شريف عادل منصف، مرجع سبق ذكره، ص، 129.

[2] نذير بطاطايش، التعاون الأوروبي_ الافريقي بين الشاركة والتبعية، الجزائر، نموذجا (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص قانون تعاون دولي، المركز الجامعي أكلي محتد ولحاج، بالبويرة، مدرسة الدمتورة للقانون الأساسي والعلوم السياسية، تيزي وزو، 2010، ص، 129.

_ تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية الثقافية...إلخ[1].

ج_ المناقشة الصينية للولايات المتحدة الأمريكـية في الجزائر:

أتربط صراع المصالح في إفريقيا بالتنافس الأمريكي الفرنسي بشكل أساس عليها، وكانت أثاره توجه الصين إلى إفريقيا وفرض نفوذها على بعض المناطق فيها والتي أصبحت من خلال الصين المنافسة والشريك القوي للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لما تتمتع به الصين من قوة اقتصادية هائلـة جعلتها تلعب جورا بفاعلية واقتدار.

فسبب الرئيسي للمنافسة بين أمريكا والصين هو المذهب السياسي الذي شكل اختلافات بين الشيوعي الصيني والرأسمالية الأمريكية مما أدى بتصادمه بين القوى، وبعد أنّ كان المغرب العربي ساحة الصراع على النفوذ وحلبة مناقشة اقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، دخلت الصين كاللاعب جديد على خط مناقشة[2].

ويعود الدخول القوي لصين للمنطقة المغاربية عامة والجزائر على وجه الخصوص لسببين هامين:

1_ اندماج الصين الكامل في الحياة الدولية وسعيها لتوسع نفوذها، حتى في المناطق التي كانت غريبة عنها من جهة.

---

[1] شريف عادل منصف، مرجع سبق ذكره، ص، 132.

[2] ياسر أبو حسن، التنافس الأمريكي الصيني، في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، الموسوعة الجزائرية للدراسات والإستراتيجية، المتوفرة على الموقع الإلكتروني:
www.politus.dz.com

ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الصيني يعرف نموا سريعا يقارب 10% خاصة وأنّه يتكئ على حاجة كبيرة للطاقة، لذلك ركزت الصين على العديد من الدول التنظيمية بما فيها البلدان الافريقية خاصة، كأهداف محتملة في ظل ضعف الانتاج الأسيوي من النفط والغاز وعجز تلبية الاحتياجات الصينية، وكذا استحواذ الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على الجزء الكبير من الطاقة التي تنتجها منطقة الشرق الأوسط[1].

[1] محمود معروف، استكشاف صيني عادي للمنطقة المغاربية، متوفر على الموقع الإكتروني.
http://www.swissinfe.ch/era/arabic international detail htral secr:p14,

.

المبحث الثالث: مواقف وردود فعل الجزائر من الأحداث 11 سبتمبر 2001:

لقد كانت الجزائر إحدى أكبر الدول المتضررة من الإرهاب لعد من الزمان، مما دفع بها إلى إبداء مواقف وردود فعل مؤيدة ومعارف للولايات المتحدة الأمريكية بعد الأحداث الأليمة التي عاشها العالم في أحداث 11 سبتمبر 2001، وبعد هذه الأحداث.

المطلب الأول: موقف الجزائر من أحداث 11 سبتمبر

1_ استنكرت الجزائر وأدانت بشدة الهيئات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية وأبدت تعاطفها مع الشعب الأمريكي[1]

2_ إقامة برامج التدريب المشترك، والتي عرفت تطورات عميقة منذ انضمام الجزائر إلى المحور المتوسطي الأطلسي في إطار عملية المسعى النشط، وكذا مبادرة مكافحة الإرهاب عبد الصحراء في مارس 2004 إلى جانب دول عدة من شمال إفريقيا، ومنطقة الساحل الإفريقي.

3_ توقيع الجزائر على اتفاق عسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية حول مكافحة الارهاب عام 2003، وقد قام حلف الشمال الأطلسي بالإشراف على التوقيع على هذا الاتفاق، وتتحدث بعض المصادر عن إقامة قاعدة عسكرية لأمريكية بموجب هدا الاتفاق قرب

[1] نور الدين حشود، مرجع سبق ذكره، ص، 102.

تمنراست بالجنوب الجزائري يسند إليها دور القيام بمراقبة نشاط عناصر الجماعة السلفية للدعوة، والجهاد المنتشرة في الصحراء الكبرى، والتصنت على مكالماتها.[1]

4_ يعتبر المشرع الجزائري من السياقين في وضع تعريف محدد الإرهاب، والجريمة الارهابية حيث أورد المرسوم التشريعي في 30 سبتمبر 1997 تعريف تشريعيا للأعمال الإرهابية، وساوي بينها وبين الأعمال التخريب معتبرا الأعمال الارهابية أنها كل مخالفة تستهدف أمن الدولة، والسلامة الترابية، واستقرار المؤسسات وسيرها العادي.

5_ سفير الجزائـــر بواشنطن لـ الخبر:

لن تتوقف حتى شعب واشنطن الجزائر من قائمة الدول الخطرة وأكد على أن المساعي السياسية، والدبلوماسية الجزائرية لا تزال مستمرة إلى غاية سحب الجزائر من القائمة التي تعتبرها واشنطن خطرا على أمنها.[2]

6_ امتناع الجزائر عن التصويت في الأمم المتحدة على قرار مجلس الأمن الداعي لاستعاب سوريا من الأراضي اللبنانية.

7_ انتقاد الجزائر للإجراءات والمستخدمة من قبل إسرائيل على حماس في قطاع غزة.[3]

8_ توجيه وزير الخارجية نور دين يزيد زرهوني دعوة لاشتراك وسائل الإعلام في مكافحة الإرهاب.

---

[1] سيدي أحمد ولد أحمد سالم، العالم العربي ما بعد 11 سبتمبر الواقع والتحديات، شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، سبتمبر 2002، ص، 13.

[2] المرجع نفسه، ص، 1.

[3] مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص، 184.

9_ تجريم دفع الفدية للجماعات الارهابية نظير الإفراج عن الرهائن المختطفين، حيث نجحت الدبلوماسية الجزائرية في الحصول على تأييد دول الاتحاد الإفريقي.

10_ ندوة الجزائر حول الأمن، والاستقرار الساحل الإفريقي في مارس 2010.[1]

المطلب الثاني:ردود الفعل الجزائــري حول 11 سبتمبر 2001:

لقد كانت انفجارات 11 سبتمبر 2001 والتي أصابت نيويورك وواشنطن وأهتز لها العالم، وكان لها الأثر الكبير على كبريان التوجيهات العالمية، وتسببت في إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية، ليس اتجاه الجزائر فحسب بل اتجاه العالم ككل، فبعدما كان المنظور الأمني أحد خيارات الإستراتيجية الأمريكية أصبح بعد 11 سبتمبر 2001 المتطور الوحيد لها، ومن جهتها الجزائر بوضعها إحدى أكبر الدول المتضررة من الإرهاب، دعت لتنسيق الجهود الدولية لمحاربته، فقد أدت تعاطفها مع الشعب الأمريكي في مأساته.[2]

[1] بومدين عربي، مرجع سبق ذكره، ص، 12.

[2] شريف عبد الرحمن، الرؤية الأمريكية من الاقتصاد إلى الأمن، من الموقع الإلكتروني:
http://www.islamanline.net/arbic/politics/2001/10/article11.5hlmh.

ومن جهتها أبدت الجزائر، على أثر الاضطرابات التي كانت تعيشها إنكفاء على الداخل، وتقلص دورها الإقليمي والدولي بشكل كبير حيث أنها لم تكن مع التحالف الدولي لضرب العراق، بل كانت ترفضه إلا من موفقتها لم يكن فعالا.[1]

كما أن أحداث 11 سبتمبر 2001 أثرت على الساحة الدولية ومثال ذلك : غزو العراق وأفغانستان و استخدام تهديد القوة على الدول الأخرى كايران وسوريا.[2]

[1] شريف عبد الرحمن، الرؤية الأمريكية من الاقتصاد إلى الأمن، من الموقع الإلكتروني: http://www.islamanline.net/arbic/politics/2001/10/article11.5hlmh.

[2] حفيظة العلمي، مرجع سبق ذكره، ص، 19. .

نستنتج مما سبق أن هناك العديد من القضايا التي ساهمت في توطيد العلاقات الجزائرية الأمريكية، أي سياسة إزداوجية في التعامل الأميركي مع الجزائر والتعاون بين البلدين لمحاربة الإرهاب، والتي بدورها هذه العلاقات إنعكست بشكل إيجابي على سير العلاقات وفي مقابل ذلك أيضا بعض انعكاسات وتغيرات إلى تدهور العلاقات الثنائية والتي إعتبرتها الولايات المتحدة الامريكية ورقة ضغط على الجزائر.

ومما سبق ذكره يتضح لنا أن السياسة الخارجية الأمريكية استغلت أحداث 11 سبتمبر 2001 واستعملته كعامل لفرض هيمنتها على الدول الضعيفة و إيجاد مبرر قوي للدخول في الحروب وهذا ما حل بكل من العراق وأفغانستان من أجل إشباع أطماعها، كما استغلت حالة الضعف والترهل التي تعاني منه الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة لتمرير سياستها ومشاريعها بحجة مكافحة الإرهاب، احترام حقوق الإنسان والديمقراطية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر من بين أهم الدول كونها تتمتع بموقع جيو استراتيجي هام بالإضافة إلى الموارد الطاقوية حيث دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإصلاح والتغيير في الأنظمة العربية، مما أثر سلبا على حركة مجتمع السلم في الجزائر بتراجعها في التشريعيات والحملات الانتخابية ابتداءا من عام 2002 وكما دعت إلى إدخال الليبرالية في التعليم والتغيير في التشريعية الإسلامية بحذف بعض الآيات المتعلقة بالجهاد وتشويه صورة الإسلام والمسلمين، فكانت ردود أفعال بعدم التسامح مع الغرب ومقاطعة الثقافة الغربية من قبل حركة حمس الجزائرية كما كانت له ايجابيات تمثلت في التقارب بين البلدين (الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية) في جميع المجالات سواء سياسية أمنية واقتصادية إجتماعية، ذلك من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات وإقامة العديد من الندوات التي تم تنشيطها من قبل الدولة الجزائرية وذلك لأن الجزائر كانت إحدى أكبر الدول المتضررة من الإرهاب لعقد من الزمان وذلك دفع بها لتكريس كل الوقت والعمل بجهد من أجل القضاء على الإرهاب غير أن

السلوك الأمريكي غلبت عليه الإنفرادية في إدارة العديد من الأزمات الدولية وحسم إلى حد كبير الرأي بأحادية النظام السياسي الدولي الذي تعاصره، هذا ما أدى بالجزائر بإبداء مواقف معارضة وتمثلت في انتقاد العمليات الصهيونية ضد حركة حماس في غزة وكانت للجزائر ردود أفعال مؤيدة وأخرى معارضة للولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على أمنها واستقرارها واستقلال سيادتها، غير أنها واجهت عراقيل منها الخلافات الحادة المتعلقة بثوابت الدولة الأمريكية مثل: تجريم دفع الفدية للخاطفين، دعم القضية الفلسطينية وغيرها من القضايا.

أ_ الكـــتـب:

1. ـــــــ، الأمن الإنساني، د ت ن.

2. ـــــــ، علوان رانده حسين، مؤسس رائدة الأمريكية ودورها في السياسة الخارجية الأمريكية، د ت، ن.

3. ـــــــ، قسم الدراسات والأبحاث في الأكاديمية السياسية الخارجية الأكاديمية العربية المفتوحة كلية القانون والسياسة، 2007_2008.

4. ـــــــ، مداخل لدراسة العلاقات الدولية، د ت ن.

5. أبو حلاوة كريم، سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية، دمشق، 2015.

6. اشتياق حسين وصالح محسن، السياسة الخارجية والعالم الإسلامي، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، بيروت، ماي، 2009.

7. إلوتير لاري، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة جابر سعيد عوض، ط1، الجمعية المصرية للنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1996.

8. برقوق محند، التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب، بيروت، مركز كارنجي للشرق الأوسط، 2009.

9. تشومسكي نعوم ،11 من أيلول الإرهاب و الإرهاب المضار، ط1، دار الفكر، دمشق،2003.

10. تيري جانس، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة حسان، ط1، دار العربية للعلوم، بيروت، 2006.

11. الجر خلف محمد، أبعاد الاستهداف الأمريكي للعرب في الفكر السياسي، د ت، ن.

12. جرجس فواز، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، ط1، مركز الدراسات الوحدة، بيروت، 1998.

13. الدجاني أحمد صدقي، أحمد يوسف أحمد وآخرون، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

14. الدليهي علوان حافظ حمادي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ط1، دار وائل، عمان، 2001.

15. دوفرجيه موريس، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، بيروت، د ت ن.

16. ديلور ستيفن، ترجمة ربيع وهيبة، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، الإسكندرية، 1997 .

17. سلامة غسان، قاسمية خيرية وآخرون، السياسات الأمريكية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د ت ن.

18. السيد محمد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.

19. شرهان فؤاد حسين، الأمن القومي، د ت ن.

20. طشطوس هايل عبد المولى، مقدمة في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.

21. العايب خير الدين، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي العربي، د ت ن.

22. عبد السلام هيثم محمد، مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005.

23. عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر، د ت ن.

24. عزي عبد الرحمان، دراسات في نظرية الاتصال نحو فكر إعلامي متميز، ط1، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، 2003.

25. غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، د ت ن.

26. غريفيتش مارتن و أوكلاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط1، مركز الخليج الأبحاث، دبي، الأمارت العربية المتحدة، 2001.

27. الغزالي حرب أسامة، الأحزاب السياسة في العالم الثالث، سلسلة كتب، ثقافية مستعمر يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير، 1978.

28. فرانكل جوزيف، العلاقات الدولية، ط2، جدة، المملكة العربية السعودية، 1973.

29. الفهيمي محمد عبد القادر، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

30. قبسي هادي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظين الجديدة والواقعية، ط1، دار العربية للعلوم، بيروت، 2008.

31. قرني بهجت وهلال علي الدين، السياسات الخارجية للدولة العربية، ترجمة جابر سعيد عوضي، ط2، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2008.

32. لوفايفر مكسيم ، السياسة الخارجية الأمريكية. بيروت، د ت ن.

33. لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ط1، مادة شؤون المكتبات جامعة المالك سعود، الرياض، 1998.

34. مرقش سمير، رسالة في الأصول البروتسنا نتيجة والسياسة الخارجية الأمريكية، ط1، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001.

35. مسعود أنور، ترجمة براهيم الطيب عبد الله موسى، كشف المنشر في الأحداث 11 سبتمبر 2001_ 2009.

36. مصباح عامر، الاتجاهات التنظيرية في تحليل العلاقات الدولية ديوان المطبوعات الجامعة الساحة المركزية، الجزائر، 2006.

37. مصطفى نادية، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، د ت ن.

38. مقلد إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، ط2، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991.

39. ملكاوي عصام فاعور، التعاون الدولي وأثره في مكافحة الإرهاب، واقع الإرهاب الدولي، كلية التدريب قسم البرامج التدريب، الرياض، 2013.

40. ميخائيل سليمان، هشام أحمد وآخرون، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون كليستون، ط1، 1996.

41. النعيمي أحمد، السياسة الخارجية، ط1، كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.

ب_ مذكـرات:

1. أبو غنيم محمد أحمد، دور المؤسسات الأمريكية في تنفسذ السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين، جامعة الأقصى، غزة، 2013.

2. براهيمي مريم، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيرها على المنطقة المغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2011_2012.

3. بطاطاش نذير، التعاون الأوروبي الإفريقي بين الشراكة التبعية، الجزائر نموذجا، المركز الجامعي أكلي مقدذو الحاج، البويرة، 2010.

4. بلعور مصطفى، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية، دراسة حالة النظام الجزائري (1988_2008)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2004_2010.

5. بن الشيخ فائز و خنوس زبيدة، العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2012، 2013.

6. بوحرود لخضر، المنظمات الدولية غير الحكومية ومسألة حقوق الإنسان في الجزائر 1992، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2002.

7. بوغرارة سالم، السياسة التفسيرية لمنطقة الشرق الأوسط وانعكاساتها على سوق النفط العالمي خلال الفترة الممتدة من (2000_2011)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، وعلوم التجارية، ورقلة، 2013.

8. حشود نور الدين، العلاقات الجزائرية الأمريكية (1992_2004)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة، 2015.

9. ديب نبيل، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر (2001_2008)، كلية الاقتصاد والعلوم الأدبية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012.

10. ساعد رشيد، الواقع والهجرة غير شرعية في الجزائر من خلال الأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2011، 2012.

11. سليماني محمد، مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة نموذج حركة حمس الجزائرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، وهران، 2012_2013.

12. الشرطي طارق، تركيا وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من الانتفاضية الثانية إلى العدوان على غزة، كلية الدراسات برنامج الدراسات الدولية، فلسطين، أيار، 2011.

13. الصواف غازي منتصر، تأثير المحافظين الجدد على السياسية الجزائرية الأمريكية تجاه سوريا ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001_2009، قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، 2013.

14. عامر محمود عبد الحكيم، الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية (1948_1982)، الجامعة الإسلامية بغزة ، عمادة الدراسات العليا كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، 2011.

15. العربي بومدين، المقارنة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الانسانية، لكلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

16. علالي حكيمة ،البعد الأمني في السياسة الخارجية نموذج الجزائر،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسنطينة،2011/2010 .

17. العلمي حفيظة، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كلية الحقوق والعلوم السياسية، خميس مليانة، 2015_2016م.

18. غريب ابراهيم رشا، دور الجماعات الشرق الأوسط، 1990_2008، كلية الاقتصاد وعلوم السياسية، القاهرة، د ت ن.

19. الكلوب وائل محمد، دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر (2001_2009)، قسم العلوم السياسية، كلية الأداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2001.

20. مالكي مريم، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية(2010-2014)، كلية الحقوق والعلوم السياسية،خميس مليانة ،2014 -2015.

21. مسالي نسيمة، التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي وإستراتيجية مواجهتها، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة، 2004.

22. ملكاوي فاعور عصام، التعاون الدولي وأثره في مكافحة الإرهاب واقع الإرهاب الدولـي، كلية التدريب، قسم البرامج التدريب، الرياض، 2013.

23. ممدوح نجاة، السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة دراسة حالـة سوريا، 2010_2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

24. منصف شريف عادل، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كلية الحقوق والعلوم السياسية، خميس مليانة، الجزائر، جوان، 2015.

25. وقيع الله بلاص فانوس خالدة عبد الرحمان، اتخاذ القرار في السياسة الخارجية السودانية المحددات والآليات، 1986_1949، كلية الدراسات العليا كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية، الخرطوم، ماي، 2004.

ج_ مـــحاضرات:

1. أوش سمية، نماذج ونظريات صنع السياسة العامة واتخاذ القرار، كلية العلوم السياسية، قسنطينة، 2011_2013.

2. بن الشيخ عصام، السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما، محاضرات ألقيت على طلبة سنة رابعة علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلـة، 2010.

3. بوجلال عمار، مقياس النظم السياسية المقارنة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية أصول الدين قسم الدعوة والإسلام والاتصال، 2011_2012.

4. جزان نزار مؤيدة، محاضرات في الأمن القومي، د ت، ن.

5. عبد العالي عبد القادر، محاضرات نظريات العلاقات الدولية، 2009.

6. ملتقى، الجزائر نموذج، المركز الجامعي كلية محند ولحاج، 2010.

د_ مـجلات:

1. ــــــــــــ،الخبر يومية جزائرية مستقلة ،د.ت.ن.

2. بن صغير عبد العظيم، معضلات الحرب الأمريكية على الإرهاب خلال حكم الرئيس جورج بوش الأمين، 2001_2008، قسم العلوم السياسية، بسكرة، ع15، 2016.

3. جريدة الخبر، ع304، 2004/11/06.

4. جندلي عبد الناصر، النظريات التفسيرية بين التكييف والتغيير في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة المفكر، ع 5، بسكرة ، د ت ن.

5. حموش عبد الرازق، العلاقات العربية الأمريكية في وسائل الإعلام خلال مرحلة الثورات العربية الأخيرة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع11، جوان 2013.

6. حيدر علي حسين، رؤية مستقبلية التحولات القطبية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع43 ، د ت ن.

7. الزغبي سلافة، فلسفة الإعلام الأمريكية والشبكات الفضائية، جامعة جدار، الأردن، ع8، 2010.

8. سليم محمد، الحكومة تصنع الصحافة من الوصول إلى المعلومات الشروق اليومي، ع3992، أفريل 2013.

9. عبد الفتاح بشير، ملخص القوة العسكرية وحسم الصراعات الإنسانية، ع6، 2008.

10. الغيثاوي ياسين محمد، أنس أكرم، محمد صبعي، صنع السياحة الأمريكية، مجلة مداد الآداب، ع7، د ت ن.

11. مجيد كامل حمزة، العلاقات المغربية الأمريكية، ما بعد الأحداث 11 سبتمبر 2001 وأفاقها المستقبلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع36، د ت ن.

12. المصري خالد موسى، الوظيفة ونقادها في العلاقات الدولية لدراسة نقدية النظرية الوضعية، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، مجلة 30، ع1، 2014.

13. النعيمي أحمد نوري، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية، ع323، بغداد، د ت ن .

14. النعيمي أحمد نوري، السياسة الخارجية، المجلة الخاصة بالذكرى الخميسين، ع37، بغداد، د ت ن.

15. يوميات الإخبارية الوطنية، محددات النفوذ الجزائري، 2013/09/17.

المواقـع الالكترونيـة:

أبو حسن ياسر، التنافس الأمريكي الصيني في القاهرة الإفريقية بعد الحرب الباردة، الموسوعة الجزائرية للدراسات الإستراتيجية المتوفرة في الموقع الالكتروني:

www.politus.dz.com

معروف محمود، استكشاف صبيني للمنطقة المغاربية متوفرة في الموقع الالكتروني:

http.www.swissinfo, chtara/aralsm international, detail html Saturn.

عبد الرحمان شريف، الرؤية الأمريكية من الاقتصاد إلى الأمن من الموقع الإلكتروني:

http://www.isla monlime, met/aralm/polutism/2001/10/artule u5 blml.

عزمي بشارة، طبيعة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية من الموقع الإلكتروني:

www.algazrera.net.2010/4/8

جريدة الخبر، ع304، 2004/11/06 من الموقع الإلكتروني:

www.maghress.com

الموقع الالكتروني الرئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

http://www.elmouradia.dz/arabre/president autiveshtem.

11 سبتمبر الأمريكي أبرز كابوس التسعينات في الجزائر 2012/09/12 متوفرة في الموقع الإلكتروني:

www.essalamonline.com

العنـــــــــــوان	الصفحـة
بســمـــلـة	
تشكرات	
إهـــداء	
مـقدمــة	أ–ي
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية	
تـمهيـــد	12
المبحث الأول: مفهوم السياسية الخارجيـة	13
المطلب الأول: تعريف السياسية الخارجية.	13
المطلب الثاني: الخصائص والأنماط.	16
المطلب الثالث: الأهمية والمحددات.	19
المبحث الثاني: السياسية الخارجية (الأهداف، والقضايا ووسائل تنفيذها).	22
المطلب الأول: الأهداف.	23
المطلب الثاني: قضايا وكيفية تخطيطها.	24
المطلب الثالث: الأجهزة ووسائل إعدادها.	26
المبحث الثالث: الأطر النظرية في دراسة السياسية الخارجيـة	31
المطلب الأول: الأطر التقليدية في دراستها.	31

المطلب الثـاني: الأطر الحديثة في دراستها.	39
المطلب الثالث:الأطر النظرية لصناعة القرار السياسي	43
خــلاصــة الفصل	47
الفصل الثـاني: السياسة الخارجية ومجريات أحداث 11 سبتمبر 2001.	
تـمهيـد	49
المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الأمريكية.	50
المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية.	51
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.	56
المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية	58
المطلب الأول: المؤسسات الرسمية (الكونغرس، الرئيس، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع)	58
المطلب الثاني: المؤسسات الغير الرسمية (الجماعات الضاغطة، الأحزاب، الرأي العام، وسائل الإعلام، مؤسسة رند العسكرية)	65
المبحث الثالث: مجريات أحداث 11 سبتمبر 2001 وحرب على الإرهاب.	72
المطلب الأول: مجريات أحداث 11 سبتمبر 2001.	72
المطلب الثـانـي: الحرب على الإرهاب.	76
خلاصـة الفصـل	81

الفصل الثالث: توجهات السياسية الخارجية حيال الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.	
تـمهـيـد	83
المبحث الأول: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على الجزائر.	84
المطلب الأول: إنعكاسات سياسية وأمنية.	84
المطلب الثاني: انعكاسات اقتصادية واجتماعية.	91
المبحث الثاني: عراقيل والتحديات التي تواجهها الجزائر وأمريكا في الحرب على الإرهاب.	95
المطلب الأول: العراقيل التي يواجهها البلدين.	96
المطلب الثاني: التحديات التي يواجهها البلدين.	102
المبحث الثالث: مواقف وردود أفعال الجزائر من أحداث 11 سبتمبر 2001.	110
المطلب الأول: مواقف الجزائر من أحداث 11 سبتمبر 2001.	110
المطلب الثانـي: ردود أفعال الجزائر من أحداث 11 سبتمبر 2001.	112
خـلاصـة الفصل	114
خاتـمـــــة	117
قائمـة المصـادر والمراجـع	123

ملخص:

نستنتج أن أحداث 11 سبتمبر 2001 ترتبت عليها بعض الإنعكاسات التي تمثلت في الحد من دور الحركة الإسلامية الجزائرية و تراجعها في الإنتخابات وذلك بإقرار من الولايات المتحدة الأمريكية بعدم صلاحية هذه الحركات لوصولها للحكم بممارسة كافة الضغوطات عليها،مما ألقى بضلاله على الحركات الإسلامية العربية ما نجمت عنها نتائج إستفادت منها الحكومة الجزائرية التي زادت في التقارب بين البلدين في كافة المجالات خاصة الإقتصادية ،الأمنية ، السياسية وعمل الولايات المتحدة الأمريكية لتمرير سياستها و مشاريعها على أساس كيل بمكيالين التي تتم فيها إستغلال المنابر الدعوية لترويج الأحزاب المنحلة التابعة لها.

We conclude that the events of September 11, 2001 entailed some reflections which was to limit the role of the Algerian Islamist movement and the decline in the elections and that the approval of the United States not to the validity of these movements to reach down to the rule of the exercise of all the pressure on them, which threw Bdilalh on the Arab Islamic movements that have resulted in results benefited from the Algerian government, which has increased in the rapprochement between the two countries in all private economic, security, political fields and the work of the United States to pass its policy and its projects on the basis of double standards that exploit the platforms of advocacy is carried out late Wiig dissolved its affiliated parties